

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016 - 2018) - السنة الثانية 2017 - الدورة البرلمانية العادية 2017 - 2018 - العدد: 3

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الثلاثاء 6 والأربعاء 7 محرم 1439
الموافق 26 و27 سبتمبر 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 6 صفر 1439
الموافق 26 أكتوبر 2017

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03

• تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية حول مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

2) محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 13

- رد السيد الوزير الأول؛
- إصدار لائحة بخصوص مخطط عمل الحكومة والتصويت عليها.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 6 محرم 1439
الموافق 26 سبتمبر 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول،
- السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة،
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،
- السيد وزير الصناعة والمناجم،
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة،
- السيد وزير التجارة،
- السيد وزير الاتصال،
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،
- السيد وزير الموارد المائية،
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية،
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً

ودون إطالة أحيل الكلمة لرئيس المجموعة البرلمانية
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الكلمة لك.

السيد عبد المجيد بوزربية (رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي
الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة
أعضاء فريقه الحكومي المحترم، يقتضي جدول أعمال هذه
الجلسة مواصلة النقاش حول مضمون برنامج منخطط عمل
الحكومة، الذي قدّم وشرعنا في نقاشه في جلستي الأمس.
اليوم ستكون لنا الفرصة لسماع موقف المجموعات
البرلمانية الممثلة في المجلس.

الكبير في صادرات المحروقات ومعه التراجع في الإيرادات من العملة الصعبة ومن ثم توفير المقدرة المالية على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني من الواردات على الرغم من النقطة السلبية المسجلة من حيث ارتفاع الواردات بشكل ملفت، وهي النقطة التي لم يغفلها المخطط الذي بين أيدينا حيث أعطى الأولوية لتشجيع الإنتاج الوطني للحد من الاستيراد الذي سيقصر فقط على ما هو ضروري لضمان استمرار حركية النمو في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد فإنه مع توقع الدخول في صعوبات مالية حقيقية مع بداية سنة 2018 خصوصا مع نفاد صندوق ضبط الإيرادات منذ فيفري من سنة 2017 وما يتوقع معها من إمكانية عجز الدولة عن الوفاء بنفقاتها العامة وتأثيرات ذلك سلبا على حركية النمو ومستوى المعيشة.

وانطلاقا من إجبارية استمرار الدولة في مشاريعها التنموية من جهة ووفاء بطابعها الاجتماعي من جهة أخرى وهما ركيزتان أساسيتان في برنامج رئيس الجمهورية، فإن الدولة أمام خيارين لتمويل نفقاتها العامة، إما اللجوء إلى الاستدانة أو اللجوء إلى خيار الاقتراض من البنك المركزي باعتبار أن الخيار الثالث لتمويل عجز الميزانية وهو التمويل عن طريق الضرائب غير مطروح خصوصا في ظل محدوديته من جهة وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية من جهة أخرى.

ويعتبر خيار الاستدانة خيارا صعبا كانت لنا كجزائريين تجربة قاسية معه في فترة التسعينات، إذ أنه وزيادة على ما ينجر عنه من فقدان للسيادة الاقتصادية للدولة وتدخل جهات خارجية في مختلف جوانب القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجزائر، فإن ما يصاحبه من تعليمات وشروط من الهيئات الدولية المانحة للتمويل تؤثر سلبا على مستوى معيشة السكان خصوصا.

وإن الدولة الجزائرية اعتادت منذ الاستقلال على دعم الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، زيادة على أنه خيار قد يضع الدولة أمام خطر تراكم المديونية التي تخلصت من التبعية الخارجية المرتبطة بها وعزز من سيادتها السياسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن قرار الحكومة باللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الاقتراض المباشر من قبل البنك المركزي عن طريق الإصدار النقدي يعتبر أفضل الحلول

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش مخطط عمل الحكومة اليوم والبلاد تعيش تراجعا كبيرا في مداخيلها الخارجية واختلالا في ميزان مدفوعاتها مع أنها تحتفظ بسيادتها غير منقوصة في قرارها الاقتصادي والاجتماعي بفضل ما جمعته من احتياطات الصرف التي بدأت تتناقص، وهو وضع يستوقف كل واحد منا، أغلبية أو معارضة فلا لون سياسي يعلو على المصلحة العليا للبلاد. الجزائر اليوم لا تنقصها الموارد ولا المكتسبات من حيث الفلاحة والسياحة والقدرات الصناعية وموارد الطاقة التقليدية منها والمتجددة على حد سواء.

وهي تتمتع بشببية متعلمة وبسوق وطنية هامة، فينبغي تثمين هذه الموارد أكثر فأكثر وذلك بإعادة الاعتبار لقيمة العمل، وإعادة الصرامة والهيبة للدولة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي ندرك أن الأزمة التي يتخبط فيها اقتصادنا الوطني تعود بالأساس لظروف خارجية عن إرادة الدولة الجزائرية التي كانت ولا زالت تسعى لتطوير الاقتصاد الوطني وأن الأزمة كانت لتكون أسوأ مما هي عليه لولا الحكمة وبعد النظر التي تجلت بالأساس في التسديد المسبق للمديونية الخارجية وعدم اللجوء إليها بتاتا ومن خلال كذلك إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي كان صمام الأمان، والعامل الرئيسي في صمود الاقتصاد الوطني لمدة زادت عن ثلاث سنوات أمام التراجع الكبير وغير المتوقع في أسعار النفط ومنه تراجع إيرادات الدولة من الجباية البترولية.

كما لا ننسى أيضا قرار الدولة بعدم توجيه احتياطي الصرف المتراكم لسنوات عديدة منذ بداية الألفية لاستثماره في صناديق استثمار خارجية كما نادى بذلك العديد من الخبراء والأطراف والمنظمات، والإبقاء على سياسة الاستثمار الحذر لهذا الاحتياط الذي مكن الاقتصاد الوطني من تجنب آثار سلبية كبيرة إبان الأزمة المالية الحالية وأعطى للدولة هامش أمان في مواجهة التراجع

الممكنة وأقلها آثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن آلية التمويل غير التقليدي بصفة مؤقتة على مدار الخمس سنوات القادمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية، والتي سنتطرق بفضل تعديل قانون القرض والنقد، ستعالج الشح المالي وتآكل احتياطي الصرف، الناجم عن تراجع عائدات البترول والغاز بفعل التدهور المستمر للأسعار في الأسواق العالمية.

وقد كان وقع انهيار مداخل النفط كبيراً على اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر التي قاومت الآثار المباشرة للأزمة المالية على مدار ما يزيد عن ثلاث سنوات بفضل مخزون الصرف الذي ادخرته الدولة وقت الوفرة المالية، غير أن هذا الاحتياط لم يعد بإمكانه تمويل كل المصاريف العمومية التي تزداد كل سنة، فكان لزاماً اللجوء إلى التمويل الداخلي عن طريق بنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية مباشرة وتمكينها من تمويل العجز في ميزانية الدولة وتمويل الديون العمومية الداخلية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار.

إن خيار الإبقاء على نفس وتيرة التنمية الوطنية الشاملة للبلاد وفي جميع القطاعات للحفاظ على مناصب الشغل ونسب محترمة للنمو، إن آلية التمويل غير التقليدي ستضع الأزمة المالية وراء ظهورنا، شريطة أن يتم توجيه هذه التمويلات الاستثنائية نحو المشاريع والبرامج التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل وذات جدوى اقتصادية.

ويبدو بالنسبة لكل متبصر متفهم للأزمة العالمية التي لم تسلم منها حتى الاقتصاديات التي تحقق نسب نمو معتبرة، أن خيار اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بصفة مؤقتة لتمويل الاقتصاد الوطني وتغطية عجز الخزينة العمومية، هو الإجراء الأمثل وهو أقل كلفة وخطراً من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي ترهن القرار الاقتصادي الوطني وتمس باستقلالية البلاد وسيادتها وبالمكاسب الكبرى التي حققها الشعب الجزائري طيلة نصف قرن من البناء والتشييد.

فامضوا معالي الوزير الأول، في هذا المسعى الصادق فشتان بين التنظير الضبابي المنحاز في أغلب الأحيان إلى دوائر احترفت التربص والتشويش وواقع مواصلة جهود

التنمية ودفع رواتب الموظفين والمتقاعدين في آجالها.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

نعم لسوق اقتصادية مفتوحة للجميع بمن في ذلك الأجانب طبعاً وفق ما تنص عليه القوانين والتشريعات، لكن على هؤلاء أن يقدموا إضافة أو قيمة مضافة وليس أن يغرفوا ثم ينصرفوا.

للأسف أن هذه «العقلية» استنبطها الأجانب من سلوكياتنا نحن الجزائريين أنفسنا، لقد تفشى منطق غريب في تصرفاتنا وتعاملاتنا وأعمالنا ومطالبنا، الجميع يطالب بما يعتبره حقاً، لكن لا أحد يتحدث عن واجبه؟! بل لم تعد الواجبات تقترب أصلاً بالحقوق.

صحيح أن الدولة رؤوفة بمواطنيها وصاحبة فضل عليهم من باب المسؤولية. لكن «اجتماعياتها» المفرطة عوّدت الناس جميعاً على الخمول والاتكال وعقلية الانتظار؟! وهذا ما جعل حتى الأجانب «يطمعون» في الاستفادة مما تغدقه الدولة من خيارات وامتيازات مجانية.

حان وقت تغليب منطق تبادل المنفعة بتوازن ما بين الواجبات والحقوق، الجزائر دخلت مرحلة ما بعد البترول، وهذه المرحلة تستدعي وجوباً تغيير الذهنيات والسلوكيات وتغليب منطق الاعتماد على النفس.

لقد حان الأوان لترجمة مفهوم حبنا للجزائر بما نعطيها ومن ثم تعطينا والإقلاع نهائياً عن ترجمة مفهوم حبنا لبلدنا الأخذ ثم الأخذ بلا عطاء.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

صحيح أنه بات مؤلماً قول الحقيقة الاقتصادية المرة بعد سنوات طويلة من الوفرة المالية والعيش الرغيد الذي اعتاد عليه الجزائريون وغيرهم ولو بنسب متفاوتة لكن لا أحد من بين هؤلاء يستطيع اليوم إنكار حصوله على حصة من الربح البترولي الذي تناقص بشكل رهيب.

وقد حان الوقت أن يستهلك الجزائريون أقل أو يساوي مما ينتجون من ثروة خارج المحروقات طبعاً وقد كان للحكومة ووزيها الأول كل الشجاعة لمصارحة الجزائريين بالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد والمخاطر التي تتهددها وحان الوقت اليوم للتضامن والتكاتف والتعاون وأملنا كبير أن المواطنين والمواطنات وبالرغم من انتظارات وآمال لم

تبلغ مداها، فإنهم لاشك سيثمنون اليوم عن وعي وذكاء الموقف الإيجابي والنضالي وسيصمدون كما فعلوا دائماً، بما يسمح مزيد من تعزيز الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الضرورية واللازمة لكل بناء ديمقراطي منتج ومدمج خاصة ونحن مقبلون على الانتخابات المحلية. سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة الذي درسناه بدقة يحمل آفاقاً جديدة ويوفر فرصاً واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات وتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، يقوم على الكفاءة والحرية والمبادرة بما يقطع مع الريع والاحتكار والتحاييل على القوانين والولوج للامتيازات دون شفافية أو تكافؤ فرص.

ونسجل في هذا الإطار بإيجابية وأمل كبيرين التزام الحكومة بكل مكوناتها بالحفاظ على هذه المنجزات خاصة عدم مساسها بالجانب الاجتماعي والتخطيط في القريب العاجل لمراجعة سياسة الدعم لإيصاله لمستحقه الفعليين دون غيرهم.

إن بلادنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تعبئة كاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي مستمدة قوتها ووحدتها وثقتها وإشعاعها من ثوابتها الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح في ظل جزائر معتزة بأبعاد هويتها الثلاثة الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

وأصالتها التاريخية ومتشعبة بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار وهو ما يقتضي مواصلة إعلاء مكانة المرجعية الدينية للبلاد ودعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور المساجد والأوقاف والمؤسسات ذات الصلة، والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للجزائريين وتوطيد النموذج الجزائري في تدبير الشأن الديني.

كما نثمن سعيكم وحرصكم على سلوك سياسة خارجية فعالة لتعزيز الإشعاع الدولي للجزائر، وتحقيق طموحها لدخول نادي الدول الصاعدة وتوطيد موقعها كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي وتحسين مصالحها الاستراتيجية وتوسيع دائرة

حلفائها، وتنويع شركائها الاقتصاديين. إننا إذ نعبر عن تفاؤلنا بنجاح برنامجكم - إن شاء الله - نؤكد لكم دعمنا القوي لإنجاحه، وهذا الدعم مبني على محددات ثلاث، وهي:

أولاً: هو أنه برنامج لمواصلة الإصلاحات، بالإضافة إلى كوننا نجد فيه الالتزامات التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي على أساسه تعاقد مع المواطنين.

ثانياً: أنه برنامج ينخرط في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل مؤسساته.

ثالثاً: لأنه برنامج يعزز الاستقرار الاجتماعي ويدعم الوحدة الوطنية.

وانطلاقاً مما سبق نشاطكم الرأي في تحديد المحاور الخمسة الأساسية ذات الأولوية للبرنامج والمتمثلة في: الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، مواصلة تدعيم الديمقراطية التعددية ودولة القانون وعصرنة الحكامة، الحفاظ على حركية النمو والتقدم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، تعزيز التنمية البشرية وتوسيعها، مواصلة دبلوماسية نشطة، دعم سياسة الدفاع الوطني وبهذه المناسبة نوجه تحية تقدير وإكبار إلى أفراد الجيش الوطني الشعبي المرابطين على الحدود، كما نحیی وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الوطني ومختلف الأجهزة الأمنية التي تسهر بتفانٍ ويقظة على أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن نجاح المخططات والبرامج، يتطلب إرادة وطنية جماعية للإصلاح والتعبئة والانخراط التام للمؤسسات والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين والمواطنات، ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وتغليب الثقة والتعاون واعتماد التشاور والحوار وجعل الحفاظ على وحدة واستقرار وجاذبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأسمى الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

كما يتطلب الانخراط الواسع والمسؤول والتعبئة الشاملة لأطر ومسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات، بذل الجهد والتفاني المتواصل لإنجاز التجهيزات العمومية اللازمة بقدر الاستجابة لانشغالات المواطنين وكذا توفير المناخ المحفز للمستثمرين.

التي انجرت عنه خلال التسعينات، والتي أحدثت أضرارا جسيمة، ليس بمصير الجزائريين المادي فحسب، وإنما بفكرهم وخواطرهم.

ذلك لأن الكثير من الأفكار التي كانت تعتبر قناعة كحق اليقين قد تلاشت واندثرت و لأن جملة التصورات والمعالم التي وضعت حول مفاهيم الدولة، والأمة، والجمهورية الديمقراطية الشعبية... والتي كانت تشكل القاعدة المنطقية للمشروع الذي تم وضعه بعد الاستقلال، قد تشتتت إلى حد كبير، في أذهان الناس.

وفي نفس الوقت، جاءت بذور الشقاق لتفسد ولتشكك في المشاعر القوية التي أنشأتها حرب التحرير، والتي سمحت بتحقيق الوحدة المعنوية للأمة، لأول مرة في تاريخها.

- و بإيجاز، فهي طامة كبرى ومصيبة جمّة لم تكن متوقعة قد وضعت البلاد إثر دخولها القرن الجديد أمام خيار ضيق: إما أن تستعيد السيطرة على شؤونها، وإما أن تتلاشى وتغرق.

- إن حصيلة الخمس عشرة سنة الأخيرة بيّنت جدارة الجزائريين على قدراتهم على استعادة ضبط النفس.

- فصادقوا فوراً وبالأغلبية على البرنامج الذي عرض عليهم بهدف الانطلاقة على أسس جديدة، والذي ليس له علاقة بالنظريات أو بمنطق التناقض والمواجهة أو بالمشادات والمرافعات الإيديولوجية، بل يكتسي طابعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً واضحاً، بمعنى أنه كان براغماتياً أكثر منه جدالياً.

ووفاء لتقاليد الحركة الوطنية، فإن برنامج الرئيس هذا يحمل في طياته أربعة أهداف جوهرية وهي:

- العدالة الاجتماعية.
- الديمقراطية ودولة القانون.
- التنمية الاقتصادية والبشرية.
- الإرادة الواضحة والصادقة لإرساء مقاربة جماعية على المدى الطويل.

- ذلكم سيدي الرئيس، هو المغزى الحقيقي للبرنامج الذي جاء مخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تجسيده، والذي انجرت عنه إنجازات وتطورات معتبرة خلال السنوات العشر المنصرمة، وهي الآن واضحة المعالم، مرئية وملموسة في الميدان، عبر جميع أنحاء الوطن.

- هل هذا يعني أن كل الأهداف قد تم بلوغها؟ وأن كل

وفي الأخير، نؤكد لكم أن نجاح هذا المخطط هو إعادة الاعتبار للإرادة الشعبية ونجاح هذه الحكومة نجاحاً للتجربة الجزائرية ونجاحاً للدولة الجزائرية، لذا فعلى كل الأطراف التي ساهمت في هذا المسار أن تبذل مجهوداً حقيقياً ومضاعفاً لإنجاح البرنامج حتى نعيد بالعمل والإنجاز الاعتبار للإرادة الشعبية ونستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وحتى لا نساهم في فقدان الثقة لدى الذين أحسنوا الظن في مدى جدية وإنتاجية الاختيار الديمقراطي.

ونؤكد لكم مرة أخرى في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تثميننا ودعمنا لكم ولمخطط عمل حكومتكم وتعبئتنا للمساهمة الجدية في تنفيذه، كما نقول لكم إن أحسن جواب ينتظره الجزائريون من الحكومة والذي يعتبر في نفس الوقت أقوى رد على الغلو والبلبله والتهليل للأسوأ هو: «العمل» و«الإنجاز».

وفقكم الله لما فيه خير للجزائر والجزائريين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد المجيد بوزربية؛ رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والآن الكلمة للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، فليفضل.

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي): شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة قد أتى في ظرف خارجي يختلف تماماً عن ذلك الذي اعتادت عليه الجزائر منذ الاستقلال، بحيث إنها تعيش اليوم في محيط تميزه تقلبات عالمية ضخمة بدأت منذ ثلاثة عقود.

أما على الصعيد الداخلي، فإن مخطط عمل الحكومة هذا يشكل مرحلة جد هامة ضمن مسار طويل المدى، تم فتحه منذ عقد ونصف لمجابهة العواقب الناتجة عن انهيار النمط الذي وضع غداة الاستقلال، والكارثة الكالحة

- لقد بدا لنا من النافع التذكير، ولو بإيجاز، بالأجواء الخارجية والداخلية والذهنيات غير الموازية التي تزامنت مع مجيء برنامج عمل الحكومة، والتي تفاقمها انشغالات، وضغوطات ومعطيات مختلفة متعلقة بالتزايد الديمغرافي، والتشغيل، والتعليم، والتكوين، والصحة، والاستثمار، والمنافسة الاقتصادية.... وما إلى ذلك.

- وبطبيعة الحال فإن هذا الظرف الصعب يُشغل البال، ولكن لا ينبغي النظر إليه بعين التشاؤم أو اليأس كما تروج لذلك بعض الأوساط.

ذلك لأن الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا لا تكتسي طابعا خاصا بها، إذ إن هذا النوع من التأزم يعتبر حقيقة من الحقائق البديهية في تاريخ الأمم منذ القدم، بحيث إن مراحل النمو والارتياح والوفرة، تتبعها لا محالة مراحل تأزم، أي أن كل نشاط اقتصادي عرضة للتقلبات من حين لآخر وهو الأمر الذي أدى بخبراء الاقتصاد إلى تنظير هذه الظاهرة من خلال مفهوم «الدورة» أو «الحلقة الاقتصادية» وقد شاهدنا في الجزائر أزمة مماثلة في الثمانينيات والتسعينيات.

- وفي الوقت ذاته، فإن التناقضات السائدة بين الخبراء حول الأزمات ومعالجتها، لا تسهل التحكيم والاحتكام بين التصورات والمفاهيم ووجهات النظر والاقتراحات التي يساوي عددها عدد الأشخاص المعبرين عنها.

- إنه لمن الواضح أن هذا لا يعني حتمية مفروضة وأنه لا يوجد أي دور لإرادة البشر، وأنه يكفي انتظار عودة ارتفاع سعر المحروقات ليتحقق الخروج من الضغط ولتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي والروتيني، وكأن العالم لم ينقلب رأسا على عقب منذ نهاية القرن العشرين، وكأن جزائر 2017 هي جزائر 1987.

وفي حقيقة الأمر، فهذا يعني بكل بساطة، أن الخروج من الأزمة لا يتوقف على أحوال البترول، بل يتوقف أساسا على عوامل عدة تتعلق بمراجعة آليات التسيير والمضي قدما في التكفل بها في المجالات الإدارية والمالية والجبائية والاقتصادية، كما أشار إلى ذلك السيد الوزير الأول.

- وفي هذا السياق، فإن الرهان الاستراتيجي يتعلق اليوم بمواطن الضعف الخاصة بالإدارة العمومية عامة وإدارة الاقتصاد خاصة، والتي يبدو أننا لم نولها في الماضي الأهمية التي تستحقها من التحليل والمعالجة.

شيء قد أصبح تاما وعلى ما يرام بأن عمر الدولة الجزائرية لم يكن يتجاوز أربعة عقود عندما دخلت القرن الحالي، جريحة ومنهكة بسبب المأساة الوطنية؟

- فلا يمكن بطبيعة الحال الجزم بهذا. وقد أشار رئيس الجمهورية نفسه مرارا إلى النقائص والثغرات والإخفاقات... مثلما هو الحال في كل مشروع بشري.

ولا يمكن التقليل منها مستقبلا في إطار مخطط عمل الحكومة المعروف علينا، دون التطرق إلى الأسباب الجوهرية والهيكلية ومعالجتها، وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فإن السبب الأول يتمثل في الذهنية التي تشكلت جراء التحولات العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري، وهي الذهنية التي طفت في بلادنا من خلال ظواهر تُعرق التنفيذ الجيد للسياسات العمومية وتطبيقها الميداني، والتي يتحتم علينا اليوم تداركها والعمل على إزالتها إذا أردنا الدخول في القرن الجديد بخطوات ثابتة، وفي مقدمة هذه الظواهر تجزئة العقل العمومي حول اتجاهات، وحساسيات، وحسابات، وسلوكات، ومصالح، وإثباتات عديدة متنوعة ومتناقضة وغير مستقرة، تحجب المسائل الجوهرية المرتبطة بالمجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- كما تؤدي إلى التفريق والتشتيت للصف وصرف العقول وتبديد الطاقات لتصل في نهاية المطاف، إلى الترويج لفكرة خاطئة وهي أن هناك «حل معجزة» للمشاكل لا يحوز ملكيته إلا شخصا واحدا، وهو رئيس الدولة.

- ظاهرة أخرى تتمثل في تركيز الانتباه من طرف الكثير من الملاحظين ومراقبي الأحداث والنشطاء السياسيين والمفكرين، وبعض الإعلاميين على مبادئ وخطابات غير واقعية، مجردة من أي بعد تطبيقي وتنفيذي، الشيء الذي يفرغ عمل النخبة من جزء كبير من مدلوله ويبعد المواطنين عن الحياة السياسية، ويتسبب في الميل المتكرر إلى الخلط بين الإعلام البناء والبلبل، وبين السلطة السياسية والإدارة العمومية، مما يؤدي لا محالة إلى إسناد كل عجز وضعف ناجم عن أجهزة التنفيذ إلى السلطة العليا للبلاد دون موضوعية.

- لا شك إذن أن هذه الذهنية تناوئ وتعاكس القوة الدافعة التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية في جميع المجالات، الأمر الذي يُحتم وضعها في الحسبان مستقبلا.

داخل الإدارة المركزية والمحلية، والمؤسسات الاقتصادية والخدمات وأجهزة الاتصال الحكومي، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا انطلاقاً من أمر حقيقي مسلم به، وهو أن التحديات جماعية وأن الوطنية وحب الوطن ليسا حكراً على أحد وأن التجربة في كل أنحاء العالم أثبتت أن حل مشاكل التخلف، لا يتم إلا بالعمل الناجع والتسيير المحكم وتجنيد جميع الموارد البشرية للأمة حول الأهداف الوطنية.

والله ولي التوفيق.

شكراً جزيلاً على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، والآن أحيل الكلمة للسيد محمد زوييري رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد زوييري (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكراً سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أسمحوا لي أن أتقدم بخالص التهاني بالعام الهجري أولاً إلى فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أمدّه الله بعنايته ورعايته وأطال في عمره، وهو أهل لكل الشناء والشكر.

وثانياً لكافة فئات الشعب الجزائري المتمسك بعقيدته، الواعي بتحديات ورهانات حاضره، الواثق في قدراته على تخطيطها والانتصار عليها وبناء المستقبل الواعد الذي تتطلع إليه الأجيال.

كما أهنئ بنفس المناسبة أولئك الرجال والنساء من جيل نوفمبر الخالد ومن سار على نهجهم وآمن برسالتهم من أجل بناء دولة الحق والعدل والقانون دولة المؤسسات

- كما نجدها تستغل يومياً كوسيلة لتغذية الهجمات والانتقادات بالجملة دون ترتيب للسياسات العمومية ولا تمييز بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

سيدي الرئيس،

- إن الأمر يتعلق على وجه الخصوص بالعوائق غير المادية المعرقة للتقدم النوعي في التسيير الميداني والتي تتسبب فيها المناهضة الصلبة التي تمارسها البيروقراطية والتي باتت تشكل خطراً على السير الحسن للمصالح العمومية، من خلال تغليب المنفعة الخاصة على الصالح العام وما ينجر عنها من تملص متزايد تجاه الشأن العمومي، وكذا ظاهرة الرشوة التي أصبحت شبه مؤسسة، والافتقار إلى النجاعة المؤدي إلى إثارة غضب مستخدمي الخدمة العمومية وإلى فقدان ثقة المواطنين في إدارتهم ومنتخبهم، كل هذا يؤدي بصفة واضحة إلى استفحال العراقيل في تنفيذ السياسات العمومية وإفشال المبادرات في مجال الاستثمار، رغم أنه يعد بمثابة القلب النابض لمخطط عمل الحكومة في الوقت الراهن.

- ومهما يكن، فإن الأمور ليست بالسهلة كما تدعي الأوساط التي توهم الناس بأن الديمقراطية والحريات واقتصاد السوق يمكن إبرازها وتحقيقها بلمح البصر وبمجرد مرسوم أو بتطبيق مادة من مواد القانون مهما كانت أصالته.

- وكما أشار رئيس الجمهورية، فإن المهمة جماعية إن أردنا أن نحجب المسار الديمقراطي الذي عمقه الدستور المعدل ونموذج التنمية الجديد، وهنا معجلاً هما في غنى عنه، وحتى لا يكون ماثلاً لذلك الذي مر به الميثاق الوطني في زمنه سنة 1976، على الرغم من أنه كان كريماً ومعطاءً.

وهو الوهن الذي سيؤثر سلباً، هذه المرة، على عملية بناء اقتصاد سوق حقيقي ومواصلة بناء دولة الحق والقانون التي جعل منها بيان أول نوفمبر هدفاً استراتيجياً، وهذا يعني أنه لا وجود لعصا سحرية للتغلب على المشاكل الاقتصادية والمالية التي تبقى مرهونة بشرط العامل البشري وليس فقط بالعامل المادي.

- وفي الختام، فإن التغلب على الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة لا يكمن في المضاربات اللفظية والانشقاقات والانقسامات، وإنما في تركيز التفكير والمناقشة والعمل على الأساس والجوهر المتمثلين في مسائل التنمية الوطنية وكيفية التغلب على مواطن الضعف في جميع المجالات،

الديمقراطية التي يصران فيها الحريات والحقوق ويتجسد في ظلها الديمقراطية والتعددية ثقافة وسلوكا.

وأود في مستهل مداخلتني أن أسدي باسم كافة مناضلي ومناضلات حزب جبهة التحرير الوطني التهاني لمعالي الوزير الأول السيد أحمد أويحيى وطاقمه الحكومي على الثقة التي حازوا عليها من فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا له دعمنا ومساندتنا المطلقة ومرافقتنا الدائمة لجهوده من أجل إصفاء المزيد من الوضوح على مسار التنمية الشاملة والمتوازنة التي أرسى معالمها الكبرى البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن القراءة المتأنية في مشروع مخطط عمل الحكومة لتنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية تتيح لنا بكل تأكيد التعرف على حجم التغيرات الكبرى والإنجازات الضخمة التي تحققت في مختلف المجالات والميادين والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد أو مكابر غير أن ما يجب التذكير به في هذا المقام هو أن نقاشنا لمخطط عمل الحكومة يأتي والجزائر تستعد لعرض جديد من أعراس الديمقراطية بالجزائر المتمثل في الانتخابات المحلية التي لاشك أن الشعب الجزائري سيعطي من خلالها مرة أخرى درسا لكل المناوئين والمراهنين على زرع الفتنة وإشاعة الفوضى، الداعين إلى اليأس والإحباط، المبشرين بالكارثة والانكسار وسيخيب بكل تأكيد بإقباله على صناديق الاقتراع واختياره الحر مسعاهم المشبوه.

نحن على يقين مما سنجنه من نتائج إيجابية بإذن الله وبكل تفاؤل بعدما تنجلي عنا هذه الأزمة، وقد حضرنا مثلها وأشد منها ولنا في أبناء الجزائر البررة خير مثل وإنما مبعث هذا التفاؤل هو ثقتنا في السياسة الرشيدة وفي الحلول التي اقترحت.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مخطط عمل الحكومة لاسيما فيما يتعلق بالتمويل غير التقليدي لمشاريع التنمية تستدعي من الجميع التفهم والوعي لإبعادها إذ أنها برغم الهمز والغمز واللغظ الذي تبعها تمثل في تصورنا التجسيد العملي لقناعة وإرادة قائد المسيرة القاضي الأول

في البلاد فخامة رئيس الجمهورية على رفض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والارتهان لشروط المؤسسات المالية والنقدية الدولية الجائرة والمجحفة، وذات الآثار الوخيمة على سيادة واستقلال الوطن وقد أسقط في يد كل الذين ارتفعت أصواتهم بالتشكيك في جدوى ونجاعة هذه التدابير والإجراءات حيث بادرت الحكومة بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية بإيجاد آليات التطبيق العملي من خلال إقدامها على تعديل قانون القرض والنقد الذي سيعرض على البرلمان في قادم الأيام مع تحديد الآفاق الزمنية لهذه التدابير الضرورية في مواجهة أخطار الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

مرة أخرى، نشتم عاليا قرار فخامة السيد رئيس الجمهورية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وهو بحق قرار سيادي وحكيم يحفظ لنا كرامتنا ويصون ما تم إنجازه خلال السنوات السابقة، وفي هذا نفس الوقت تقديم الحلول الاستراتيجية والبدايل التي تخدم المصالح العليا في البلاد.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن المقاربة الجديدة التي رسمها مشروع مخطط عمل الحكومة للحفاظ على التحويلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة والمعوزة والإبقاء على دعم الأسعار للمواد الأساسية خلال السنة الجارية، يؤكد مجددا على أن مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الذي أقره بيان أول نوفمبر الخالد، سيبقى قناعة راسخة وإرادة متجددة على امتداد مراحل مسيرة البناء والتشييد، رغم محاولات المشككين والمناوئين ودعاة التئيس والكارثة أبلغ دليل على هذه الحقيقة إذ إن ما جاء به مخطط عمل الحكومة من أرقام واضحة تبين بكل نزاهة وموضوعية ومسؤولية الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها البلاد من جراء تراجع سعر المحروقات ومداخل الجباية البترولية.

إن هذه الصراحة والمصارحة في تشخيص الواقع المقترنة بالجرأة في المعالجة لكل النقائص والاختلالات قد جعلت أولئك الذين رافعوا ويرافعون من أجل تقويض الأمن والاستقرار بهذا الوطن يعودون كالأفاعي إلى جحورهم ويتأكدون مرة أخرى أن الشعب الجزائري الذي أسقط عبر الاستحقاقات الانتخابية المتتالية مخططاتهم ومراهناتهم، لم يعد يؤمن إلا بالحقائق والإنجازات الملموسة التي تؤثر إيجابيا

جديدة يكون هدفها خلق المزيد من الثروة ومناصب الشغل والسعي إلى ولوج عالم المنافسة التي تسمح لها بدخول الأسواق العالمية وهذا ما يقتضي العمل أكثر على تحفيز منظومتنا الجامعية لتكون في مستوى تحديات الثروة التقنية والتكنولوجيا التي يشهدها العالم.

ولعل رهان النوعية في منظومة التكوين بمختلف أطواره ومراحلها يبقى هو صمام الأمان الذي لا بديل عنه في حماية حرية القرار الاقتصادي واستقلالية اختياراتنا وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومواصلة الدعم بمختلف صوره للفئات الهشة والمعوزة وأستدل في هذا المقام بما قاله الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا حول أهمية التربية والتعليم في تحقيق نهضة الشعوب (l'éducation est l'arme la plus puissante pour changer le monde) إن من مسعى فخامة السيد رئيس الجمهورية هو تحقيق التوازن الجهوي الرامي لتطوير المناطق النائية في إطار تهيئة الإقليم وكذا إرساء نخط تسيير لا مركزي خاصة في الجانب الاقتصادي والتركيز على الجماعات المحلية في خلق الثروة وتحصيل الموارد خارج ميزانية الدولة وكل هذا يصب في إطار تحسين المحيط المعيشي للمواطن.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

وبدون شك فإن إقرار مخطط عمل الحكومة بإدخال الصرافة الإسلامية في المنظومة البنكية والمالية الوطنية في هذا الظرف بالذات والذي يأتي استجابة لدعوة ملحة ومطلب متكرر من فئات وازنة في المجتمع، بغية اندماجها في الدورة الاقتصادية يعد في تصورها إسهما ملموسا في دفع عجلة النمو وتحقيق تراكم الثروة الذي هو الوسيلة الوحيدة في الحفاظ على مناصب الشغل وتوسيعها بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل والدفع بوتيرة الإنجاز للمشاريع الإنمائية المختلفة بحركية أسرع.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن من باب الاعتراف بالفضل هو الاعتراف بفضل فخامة السيد رئيس الجمهورية ومن أقل الواجب الوقوف والتأييد للبرنامج الذي زكاه الشعب ومنه مخطط عمل الحكومة الذي نراه واعدا رغم الرهان الاقتصادي الصعب، وأدعو جميع القوى الحية في البلاد وكل الخيرين من أبناء

في مسار حياته اليومية.

وفي هذا السياق ندعو الجميع من منبرنا هذا للتعامل مع الحقائق والوقائع بكل عقلانية ورؤية ولا نرهن خياراتنا بالحسابات الضيقة الحزبية أو الفئوية، إذ الواجب يجعلنا في المراحل الراهنة في مركب واحد ولا ننسى أن مترصدين بالجزائر ومصالحها كثيرون، ومن صميم الوطنية والوفاء تفويت كل فرصة وإن كانت صغيرة على هؤلاء المتربصين. ولعل الإصرار على محاربة الرشوة والفساد، وترشيد النفقات العمومية، واعتماد الشفافية في الصفقات والاحتكام إلى العدالة في إيقاع العقاب على المتخاذلين والمقصرين والمتلاعبين بالمال العام هو خير تعبير على الوفاء لرسالة الشهداء، وأبلغ دليل على إدارة التجديد في إطار الاستمرارية للقيم والمبادئ، وقد أفلح مخطط عمل الحكومة بهذا الخصوص عندما أكد صراحة على ضرورة اعتماد مقارنة الاستشراف في تطور المستقبل ورسم أهدافه لاسيما فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية والتجهيزات المطلوبة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج في إطار الحوار والشفافية مع شركائنا الاقتصاديين الوطنيين والأجانب غير أن صرامة التطبيق في هذا الخصوص تبقى في تصورنا هي الطريق الأمثل لتحقيق النجاح في الميدان وبذلك تتعزز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة ويتجسد مفهوم الإقلاع الاقتصادي الحقيقي الذي ينشده الجميع.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الحلول الاقتصادية الظرفية والاستراتيجية لا يجب أن تذهلنا عن الحفاظ على التوجيهات العامة في المجال الاجتماعي القائم على مبدأ العدالة الاجتماعية وهو الأمر الذي فتى فخامة رئيس الجمهورية يشدد على احترامه وتسخير الموارد لمستحقها ونأمل بكل صدق أن تضافر كل الجهود على اختلاف مشاربها وتوجيهاتها في سبيل الصالح العام وقصد تعزيز النهضة التنموية الوطنية الكبرى متحدنين بذلك هذا الظرف الاقتصادي والمالي الصعب.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد سبق لنا من هذا المنبر أن أوضحنا بكل اقتناع أن الجزائر قد سجلت منذ سنة 1999 قفزة نوعية في إنجاز المنشآت القاعدية الكبرى تتجه مؤسساتنا الوطنية نحو آفاق

الوطن للانخراط في المسعى العام للنهضة والتنمية الوطنية وألا نلتفت إلى المشككين، فكما دعم حزب جبهة التحرير الوطني فخامة السيد رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه منذ اعتلاء سدة الحكم، إن نواب كتلة حزب جبهة التحرير الوطني في مجلس الأمة إذ يجددون تأييدهم ومساندتهم للحكومة وعلى رأسها السيد أحمد أويحيى فإنهم يعبرون بذلك على حرصهم الدائم وقناعتهم الراسخة بضرورة الإسهام الإيجابي في إنجاح مسعى الحكومة وتعزيز الثقة الشعبية في المجالس الشعبية المنتخبة بالخصوص لتكون نقطة انطلاق حقيقي للإقلاع الاقتصادي المنتظر والمطلوب وفي هذا السياق نشتمن عالياً ما أعلن عنه السيد الوزير الأول حول إيجاد آليات جديدة للتنسيق على المستوى المركزي والمحلي مع نواب الشعب، نبقى على نفس النهج وتبني مخطط عمل الحكومة الذي زكاه بتعيينه وثقته وندعو إلى مواصلة مسار التنمية الذي رسمها فخامة السيد رئيس الجمهورية راشددين مؤيددين.

السيد الرئيس،

في الأخير، نقترح أن تعمل الحكومة في قادم الأيام على:

- 1 - تفعيل العلاقات بين النواب والوزراء في الحكومة ليسهل عليهم طرح انشغالات المواطنين.

- 2 - تعميم الإعلام الآلي في مصالح الضرائب لتكون أكثر شفافية وتزويدها بالإمكانات المادية واللوجستية التي تسمح لموظفيها وإطاراتها من أداء مهامهم بفعالية ونجاعة وشفافية، كما هو معمول في العدالة المحترمة التي سهلت وتسهل على المواطنين والتي عرفت تطوراً ملحوظاً كالدول التي كنا نعطي بها المثل وأحسن ووزارة الداخلية التي سهلت للمواطنين تنقلات واستخراج الوثائق عبر الوطن كما ينبغي ألا ننسى ما كنا عليه سابقاً ووزارة البريد والمواصلات التي مكنتنا من التواصل بيننا باستخدام التكنولوجيا العالية ونشتمن هذه الجهود ونطلب أكثر.

- 3 - تدعيم وزارة التضامن الوطني بالإمكانات البشرية والتقنية اللازمة التي تسمح لها بتأدية مهامها باعتبارها العمود الفقري للتكفل بالمعوزين والفئات الهشة.

- 4 - الإسراع في إحداث ديناميكية جديدة في قطاع الصناعة حتى يكون في مستوى تحديات المرحلة.

- 5 - تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية عن طريق البنوك وفتح المجال الجوي للتعاون معها كما هو معمول

به مع البلدان الشقيقة الأخرى.

في الختام أرفع من هذا المنبر أسمى آيات التقدير وجميل العرفان والاحترام إلى قادة وجنود جيشنا الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن وأحيي فيهم روح الإقدام والتضحية من أجل أن تبقى الجزائر حرة مستقرة آمنة وأبنائها ينعمون بالسكينة والأمان فتحية إكبار وتقدير لكل هؤلاء، وندعو إلى مواصلة مسار التنمية الذي رسمه فخامة السيد رئيس الجمهورية راشددين، مؤيددين.

شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد زوييري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبهذه التدخلات الثلاثة، نكون قد أنهينا نقاش مضمون مخطط عمل الحكومة.

يبقى الآن سماع الردود حول مختلف الانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، وسيكون ذلك غداً إن شاء الله على الساعة الثانية والنصف زوالاً لكي نستمع في هذه الجلسة إلى مختلف الردود على الانشغالات التي تم التعبير عنها كما أسلفت وكذلك تحديد الموقف من مشروع لائحة صيغت - بالمناسبة - بالتشاور مع المجموعات البرلمانية، وسوف يحدد المجلس موقفه منها ومن خلالها موقف مجلس الأمة من برنامج مخطط عمل الحكومة شكراً لكم جميعاً وأيضاً بودي تذكير الزميلات والزملاء بأن غداً صباحاً على الساعة التاسعة والنصف سوف ينظم مجلس الأمة جلسة أو يوماً دراسياً حول النظام الداخلي الجديد لمجلس الأمة تحت عنوان: «النظام الداخلي بين المقتضيات الدستورية والفعالية البرلمانية».

الجميع مدعو للمشاركة والمساهمة في النقاش حول هذا الموضوع الحساس.

شكراً لكم جميعاً؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأربعاء 7 محرم 1439
الموافق 27 سبتمبر 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والثلاثين زوالاً

ثم على الاهتمام الذي أولوه لهذه الوثيقة. أود بدوري وباسم الحكومة أن أؤكد لكم أن الحكومة قد سجلت جميع الاهتمامات والاقتراحات والانشغالات التي تفضلتم بها، والتي ستوليها اهتماما كبيرا لدى تطبيق خطة عمل الحكومة، كما أود أن أؤكد لكم مرة أخرى عزم الحكومة على تعزيز العلاقة مع أعضاء البرلمان بغرفتيه وأخبركم أنه في غضون الأيام العشرة المقبلة سنراسل ديوان مجلس الأمة وديوان المجلس الشعبي الوطني، بقائمة المستشارين المكلفين بالعلاقات مع البرلمان والبرلمانيين على مستوى كل القطاعات الوزارية وكذلك على مستوى الوزير الأول، وهذا ليس لأخذ مكان شغل زميلي السيد وزير العلاقات مع البرلمان لكن لربط الصلة المباشرة والدائمة بينكم وبين السيدات والسادة الوزراء.

كما استمعتم للسيد وزير الداخلية، أعتقد بأنه أكد لكم أنه راسل السيدات والسادة الولاة ليعودوا إلى العادة الإيجابية، والمتمثلة في استقبال السيدات والسادة أعضاء البرلمان كلما تعلق الأمر بالشأن العام، وكذا تقاسم المعلومات على البرامج وعلى المبادرات التي تأتي من السلطة التنفيذية على المستوى المحلي، نعم نحتاج أن نعمل معا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء فريقه الحكومي، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة بعد سماعنا لمختلف التدخلات التي تقدمتم بها حول مضمون مخطط عمل الحكومة، الآن جاء دور رد السيد الوزير الأول على كافة الانشغالات والاقتراحات التي تم التعبير عنها في هذه الجلسة. دون إطالة الكلمة لكم السيد الوزير الأول، تفضل.

السيد الوزير الأول: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الوزراء، سيداتي، سادتي.

أود بداية باسم الحكومة وباسمي الخاص أن أتوجه من خلالكم سيادة الرئيس إلى جميع أعضاء مجلس الأمة، الذين شرفونا بتدخلاتهم حول مخطط عمل الحكومة ومن

حكومة وبرلمانا وكذا جميع القوى الوطنية الأخرى التي هي في استعداد لمشاركتنا الجهد لكي نصل إلى تحسيس وتجنيد المجتمع لمواجهة الأزمة المالية الحالية، ولكي نحول هذه الأزمة إلى مصدر وثبة وطنية جديدة لبناء الاقتصاد ولتعزيز الحس المدني في تسيير مدننا وبلادنا بصفة عامة.

أود أن أخصص بتحية خاصة، تحية تقدير واحترام للمجاهد صالح قوجيل الذي ذكرنا في تدخله بأن الجزائر قد عرفت العديد من الأزمات منذ الاستقلال، وأنه في كل المحطات كلما ظلت تغلب المجتمع الجزائري المصلحة الوطنية، كلما تغلب على الأزمة بكل سهولة، وأستسمحكم أن أقول في هذا الظرف إن الجزائر في حاجة إلى تغليب مصالحها على كل الحساسيات، وهذا ليس للقضاء على اختلاف الرأي وعلى وجود معارضة في البلاد، وبهذه المناسبة نؤكد للمعارضة أن يد الحكومة باقية ممدودة لها؛ بطبيعة الحال ستكون لنا علاقة مميزة وخاصة مع الأغلبية الرئاسية وهي الأغلبية التي تشكل قاعدة الحكومة وهذا معمول به في كل الدول، لكن في نفس الوقت باب رئاسة الحكومة وأبواب الوزارات تبقى مفتوحة أمام كل أحزاب المعارضة، التي تريد الدخول في تبادل الآراء أو في حوار طالما يكون في إطار الاحترام المتبادل وفي احترام جميع الأطراف.

السيد رئيس مجلس الأمة، سيداتي، سادتي أعضاء المجلس،

سيداتي، سادتي،

لقد جاءت الكثير من الملاحظات والأسئلة من طرف هذا المجلس الموقر عن طريق السيدات والسادة الذين تدخلوا في النقاش.

الكثير من هذه الملاحظات أو التساؤلات تخص ولايات هؤلاء الأخوات والإخوة، وأستسمحهم - للتفهم - كي نترك السيدات والسادة الوزراء إما يردون على أصحاب الأسئلة كتابيا لتوضيح موضوع أو موضوع آخر، أو اغتنام فرصة قدومهم لمناقشة مشروع قانون المالية وتقديم المزيد من التوضيحات كذلك، فأنا شخصيا سأحاول الإجابة على عدد لا بأس به من القضايا التي طرحت، البعض منها والتي سأبدأ بها تخص الجانب المالي، ثم الجانب الاقتصادي وبعدها الجانب الاجتماعي، وسأختتم كلمتي ببعض الملاحظات.

السيد رئيس المجلس،
سيداتي، سادتي أعضاء المجلس،
سيداتي، سادتي،
في الجانب المالي سأبدأ بقضية اقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي، ليس لدي مبلغ معين أوافيكم به، جاء في محتوى سؤال كم ستقترحون؟ ليس لدينا رقم محدد (ثمن) حتى في وزارة المالية، نعرف ماهي الجهات أو القضايا أو الحاجيات التي نغطيها بهذا الاقتراض، ليس لدينا رقم مدقق لأننا... وعلى سبيل المثال إلى حد هذه اللحظة لم نجمع القيمة المالية المدانة بها الدولة من طرف مؤسسات الخواص أو العموميين، إلى أين ستكون وجهة هذا المال الذي ستقترضه الخزينة العمومية من البنك المركزي؟ لتسديد جزء ما من عجز الميزانية أي أن كل ما يأتي من هذا الاقتراض سيتوجه إلى الاستثمار، ولا يوجد دينار واحد موجه لميزانية التسيير.

إضافة إلى تسديد العجز كما شرحت لكم في الميزانية، نسدد بهذا الاقتراض بعض الديون التي هي على عاتق الدولة، مديونية تجاه سوناطراك تم تسديدها عن طريق سندات الخزينة، لكن أعتقد أن شركة سوناطراك بحاجة لأموالها من أجل الاستثمار، وكذلك تم تسديد سندات للبنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى بحيث كان (الزعيم الرئيسي) قد اقترض ما يفوق مبلغ 600 مليار دينار، وكذا المشاكل المالية التي تعاني منها شركة سونلغاز. وأعتقد أنكم حتى أنتم في لجنة الشؤون المالية عندما تدرسون مشروع تعديل قانون النقد والقرض، ربما تنوون استدعاء ممثل البنك المركزي وممثل عن شركة سوناطراك وممثل عن شركة سونلغاز والمدير العام للخزينة العمومية، ربما سيعطونكم شروحات أدق، ثم ستنزل هذه الشروحات إلى القاعة عند دراسة مشروع هذا القانون.

ما أريد إضافته في هذا الموضوع، هو أنه مباشرة وبعد مصادقة البرلمان على مشروع تعديل قانون النقد والقرض، ما جاء في نص المشروع نفسه سيصدر سيادة رئيس الجمهورية مرسوما رئاسيا يكلف من خلاله هيئة مستقلة عن الحكومة بمتابعة التنفيذ الدقيق لهذه العملية، وسيحتوي هذا المرسوم كذلك على ورقة طريق - كما يقال - بها الإصلاحات الهيكلية والمالية التي ستطبق، بمعنى هذا أنه وتأكيدا مرة أخرى لمجلسكم الموقر ومن خلالكم إلى الرأي العام

تذبذب السوق العالمية فاشترى كمية من الذهب مقدرة بملايين الدولارات، من سنة 1967 إلى سنة 2017 أصبحت قيمته تساوي حاليا - كما قلت لكم - أكثر بقليل من 6 ملايين دولار، وهذا إضافة إلى 103 مليار دولار من احتياطي الصرف.

- سؤال رابع أجيب عنه، ودائما في الجانب المالي بخصوص الضريبة على الثروة؛ أؤكد لكم أنه في القانون السابق على ما أعتقد لسنة 2015، كان لدينا ما يسمى بالضريبة على الممتلكات، هذه المرة وفي مشروع قانون المالية لسنة 2018 سوف ندرج مادة صريحة العبارة لتأسيس الضريبة على الثروة، وهذه الضريبة نظمت من الآن أكثر من 90٪ من الجزائريين والجزائريين هم غير معنيون بهذه الضريبة، ليتهم يصلون إلى ذلك المستوى ليسددوها، لكن السقف بعيد عنهم، إذن المواطنين والمواطنات وبنسبة 90٪ منهم لن يكونوا معنيين بهذه الضريبة على الثروة، إذا كان البرلمان يدعم فيها الحكومة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيداتي، سادتي أعضاء المجلس الأفاضل،
سيداتي، سادتي،

نمر الآن إلى الجواب على بعض القضايا المتعلقة بالفضاء الاقتصادي؛ الموضوع الأول الذي سأرد عليه وهو المتعلق بالموائى، سألني أحد أعضاء المجلس وقال بأن الموائى لا تكفي، أين هي الآفاق؟

أولا أذكر بأن الموائى الموجودة حاليا تعرف من زمن إلى زمن برامج ترقية تأهيلها من إعادة تهيئة وعصرنة، ولا أظن أنه يوجد ميناء من موانئ الجزائر لم يعرف مثل هذا البرنامج، بما في ذلك ميناء بني صاف، فالأخ الذي طرح السؤال السيد محمد أوسهلة هو عضو بالمجلس من مدينة بني صاف، بل إضافة إلى هذا فالدولة ومنذ سنة 2015 اتخذت قرار بناء ميناء جديد عملاق، في مكان يسمى بالحمدانية بولاية تيبازة، وبالأحرى قريب من مدينة شرشال، هذا ميناء عظيم مقارنة بما نعرفه في الجزائر، عملية تحضيره تمشي على قدم وساق كما يقال، الدراسة به في تقدم، الفحص على من يُسير هذا الميناء يمكن أن تكون شركة أجنبية وهذا طبقا للقاعدة 51٪ - 49٪، فالنقاش مستمر، وفي الميدان الحصول على الأراضي مستمر فيما يخص ذات الميناء، والأشغال مستمرة فيما يخص مسلك الطريق السريع من شرشال

أن الجماعة التي تغني خارجا، أننا سنطبع الأوراق، فقط البعض منهم لم يفهم والكثير منهم يهرج لأن الحل قد أقلقهم، لكن هذا واقع نتقبله ونتعامل معه.

الموضوع الثاني الذي أتكلم عنه والمتعلق في الباب الثاني بالقضايا المالية وهو خاص بتأخر دفع مستحقات المقاولين الاقتصاديين، وكان مضمون طرح ثلاثة تدخلات للسادة أعضاء المجلس، فالسادة المختصون هم حاليا في الميدان - نؤكد لكم مع الأسف - نؤكد لكم لماذا؟ لأن الورشات تعمل وفي سياق العمل القدرات المالية قلت، فوصلت الحكومة إلى حد تقول فيه للمقاولين «لا عليه مددوا في مدة الإنجاز» فبعدها كانت مدة الإنجاز سنتين مددوها إلى 3 سنوات، يعني استعملت كل الطرق، لكن مع الأسف، الفواتير... أعطيتكم على سبيل المثال دون ذكر الاسم، بالأمس شركة صينية من أكبر الشركات الموجودة عندنا، فهي تعمل في وطننا مختصة في البناء، راسلني ممثلها في العاصمة الجزائر، يطلب مني التدخل من أجل تسديد ما يفوق مبلغ 70 مليار دينار لم يتقاضوها بعد، هذا ما يجعلكم تجدون في مشروع قانون المالية أننا سجلنا بوضوح خطة بها 400 مليار دينار لتسديد هذه المستحقات للمقاولين الخواص، وهذا سيأتي في فائدة آلاف العائلات من عمال هذه المؤسسات، وهذا ما يؤكد مرة أخرى لماذا توجهننا لعملية الاقتراض من البنك المركزي.

الموضوع الثالث متعلق باحتياط الجزائر من الذهب، سألني عضو من أعضاء مجلس الأمة قائلا: نود أن نعرف ماهو احتياط البلاد من الذهب؟ صحيح عندما نأتي إلى البرلمان لا نحلف، في الكونغرس الأمريكي عندما يتقدم الرئيس يحلف، لكن العقد المعنوي المتواجد بيننا وبينكم أي ما بين الحكومة والبرلمان، يجعلني لا أخفي شيئا عنكم. احتياط الجزائر من الذهب يسيره البنك المركزي، هذا الاحتياط قيمته تساوي أكثر من 6 ملايين دولار، وهذا الرقم يأتي إضافة إلى احتياطي الصرف بالدولار واليورو... إلخ.

إسمحو لي سأضيف معلومة أخرى فقط، للخروج من المسالك المعقدة والخروج عن المألوف، ربما أحيانا تكون فيه فائدة، هذا المال الجزائري مدانة بخصوصه للمرحوم القائد أحمد يرحمه الله برحمته، عندما كان وزيرا للمالية مجاهدا ربما لم يدرس بالأكاديميات الكبرى المتخصصة في دراسة علم المالية لكن كانت لديه الحرارة في القلب، لاحظ أيام

الصناعية وكما شرحنا لكم في مخطط العمل أننا بعون الله سننتهي من هذا المشكل عن طريق عمليتين، العملية الأولى متعلقة بمناطق النشاط الاقتصادي التابعة للبلديات التي سنعمل على تجسيد أكبر عدد منها، كذلك سندفع بمشروع إنجاز 40 منطقة صناعية كبيرة، هذا المشروع تم تحضيره في سنة 2011-2012، حدث بشأنه أخذ ورد وجرت بشأنه تحاليل يمكنني أن أقول إنها لم تكن كاملة، فمنذ شهرين بالتقريب قال مسؤول: «نحن بحاجة إلى مناطق جديدة تجلب لنا 16 ألف هكتار ونحن لدينا 16 ألف هكتار غير مستعملة» صحيح، إذا كان لديك منطقة نشاط اقتصادي في بلدية الدبداب وربما توجد، لا أعرف من ذا الذي سينجز مصنعا في بلدية الدبداب!! أنا أتمنى ذلك، إذن التحليل الاقتصادي لا يمشی بهذه الطريقة.

اليوم ملف إنجاز 50 منطقة صناعية وضع بعد 6 سنوات من الدراسة، والنصيب الكبير يكون للطريق السريع، قلنا نعطي للمستثمرين فرصا لإعمار الوطن، وهذا كذلك لماذا سينطلق مجددا؟ لأن تمويله عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار الذي يعطي قرضا على مدى 30 سنة، 5 سنوات أو 10 سنوات فرق، نسبة 1٪، ننجز المناطق الصناعية، ونحن نريد إشراك الخواص، لكن الأمر الذي يجعلنا نسرع في الوتيرة هو أن يكون كل والي مسؤولا عن منطقته الصناعية، لندع مجال المنافسة مفتوحا بين الولاية ومن ينجز أولا نقول له بارك الله فيك.

- سؤال آخر طرح من طرف أحد أعضاء المجلس، وقد سألني متى ننتهي من الطريق السيار في المنطقة الشرقية؟ أعلن السيد وزير الأشغال العمومية منذ أيام إن ورشة إتمام الطريق السريع اتجاه الحدود مع الشقيقة تونس وتقرر إعادة بعث المشروع، وأنه سينطلق من دون شك في الأسابيع المقبلة، سألته عن مدة الأشغال، فأستطيع أن أقول لكم إن مدته سنتان، 84 كلم صحيح، لكن في أماكن صعبة نوعا ما، هذا ما جعل اليابانيين لا يواصلون إنجازهم وذلك بسبب بعض العوائق، لكن سيتم إنجازهم بمرافقه - إن شاء الله - أي بمحاولاته... إلخ، وسيتمول من طرف الصندوق الوطني للاستثمار كما مولنا الجزء الأول الذي أنجز، كان نصف التمويل من طرف الخزينة العمومية أو ما يسمى بالمسابقة النهائية، والنصف الثاني كان عن طريق الاستثمار (إن صح التعبير) عن طريق اقتراض من الصندوق الوطني

إلى الطريق السريع شرق-غرب، ومستمرة كذلك فيما يخص مسلك السكة الحديدية الذي يمر من شرشال إلى خط السكة الحديدية الكبير الذي يصل الشرق بالغرب. أضيف لكم، هذا الميناء سترافقه منطقة صناعية قد تصل إلى 2000 هكتار لكي تجند قدرات المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة أو جزائريين، كل هذا - إن شاء الله - لكي نعلمر البلاد، حينها ستتغير صورة نقل البضائع في الجزائر عبر الطريق البحري تماما، حيث سيخفف عن ميناء الجزائر وميناء وهران، ويخلق طريقة تحويل وتنقل هذه المواد، لأنه وفي نفس السياق الإخوة في قطاع النقل وشركة السكة الحديدية بالضبط تفكر كذلك كيف تعزز استغلال نقل البضائع عن طريق السكة الحديدية، نحن هنا من أجل تقديم كل الحقائق، يأتي وقت وليس بالبعيد أين الطريق السيار يتم دفع أجر أو تكلفة استعماله، البلد الوحيد في العالم الذي نجد فيه استغلال الطريق السريع مجاني، وأنتم تنتقلون إلى ولاية تلمسان وإلى عنابة وترون بأن الطريق ورشة لخدمة العراقيين التي تظهر فيها ولكل هذا كلفة.

الموضوع الثاني والمتعلق بالمجال الاقتصادي للرد عليه بخصوص الوقود، طرح علينا سؤال أن الجزائر تستورد حاليا الوقود يعني قيل تباطأ في الموضوع، ماذا ستفعلون؟ أولا من أجل تصحيح المعطيات، الجزائر تنتج 11.5 مليون من أطنان الوقود من (Gazoil-Super) ... إلخ، ففي السنوات الماضية سنوات الخير أو سنوات البحبوحة مثل ما سماها البعض، وأنا لم أشارك قط هذه التسمية، جاءت باستيراد ما يفوق 500 ألف سيارة كل عام، وهذا الاستيراد بطبيعة الحال خلق استهلاكاً إضافياً، واليوم نستهلك في الجزائر 15 مليون طن من الوقود، معناه نستورد 3.5 مليون طن سنوياً وهذا لن يدوم إلى يوم الدين، لماذا؟ لأن محطة التكرير المتواجدة بالعاصمة ستسلم في نهاية سنة 2018، محطة حاسي مسعود تنطلق بها الأشغال شهر جانفي 2018، معناه ستستغرق ربما سنتين تقريبا، محطة تيارت ستطرح المناقصة بداية السنة المقبلة، معناه عندما نصل في غضون ثلاث سنوات مثلاً من الآن حتى المستقبل إلى حين دخول هذه المحطات الثلاث حيز الاستغلال تصبح الجزائر - إن شاء الله - تصدر الوقود من (Gazoil-Essence) كما كانت في السابق.

- سؤال آخر جاء حول المناطق الصناعية؛ المناطق

طريق ترقية التصدير، وهنا نفس الشيء لدينا صندوق نعززه لدعم الاستثمار، القضية لا تقتصر على الصندوق فقط، فمن ينتج «دقلة نور» في بسكرة ليس هو من نعول عليه وحده لكي يصدرها إلى بلجيكا أو إلى أمريكا، هناك من مهمته التصدير سواء التمر أو محاصيل أخرى من المنتج الفلاحي الوطني.

في نفس السياق طرح سؤال بخصوص أراضي العرش؛ صحيح أراضي العرش نراها شبه عنكبوت، أنا أقول لكم الحكمة تحل كل المشاكل، وأعطي مثالا حيث إخواني من ولاية خنشلة والولايات المجاورة يعرفون جيدا أنني سأتلکم عما يسمى بصحوة ولاية خنشلة (150 ألف هكتار)؛ إنطلقت في الاستثمار من أبناء المنطقة، توصل الوالي الذي كان آنذاك يتحاور مع الناس وأقنعهم بأن يشغل أبناءهم، وخرجنا من الصراع والدولة قدمت 30 مليار دينار كدعم لهذا الاستثمار، تعود هذه القضية إلى ما يقارب 6 سنوات إن لم أكن مخطئا، بالتقريب 20 ألف هكتار دخلت في طور الإنتاج، أما الباقي لا يزال...

لو نقول بأن هذه أراضي العرش ونحن نعرف تاريخها ونقول يوما ما نصدر قانونا قال أمننا هذه الأراضي، حينها ندخل في مشاكل مع أهاليها، لكن إذا تحاورنا ننقع الناس بأن الأرض هي ملك لعرشهم - الله يبارك - يستغلها أبناء العرش ويستفيد منها العرش الكبير الذي يسمى الجزائر، هذا ممكن!

ونمر الآن إلى قطاع السياحة فالكثير من السيدات والسادة أعضاء المجلس تكلموا عن القطاع وأهميته ونحن متفقون، ولكي نقول لكم بأن الجزائر ليست جالسة وتتفرج على قدراتها السياحية دون أن تعمل أي شيء، لا هذا غير صحيح! بالرجوع إلى التحفيز الذي جاء من طرف الدولة والمدرج في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بترسانة من إجراءات استثنائية وخاصة بقطاع السياحة أذكر لكم من بينها: إذا كان المستثمر في مجال صناعي يحصل على امتيازات لمدة خمس سنوات، المستثمر في قطاع السياحة يحصل على امتيازات لمدة عشر سنوات حتى إذا كان في مدينة في الشط، عشر سنوات لا يدفع ضريبة (IBS)، ولا يدفع لمدة عشر سنوات (TAP) إلخ، صف إلى ذلك الامتيازات الأخرى وهذا صلح، وأعطيكم على سبيل المثال أنه منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017 تم حل 374

للاستثمار على مدى 40 سنة، وأعتقد أن الوكالة الوطنية للطريق السريع ستدفع قليلا من القرض الذي ذكرته في أفاق 3 أو 4 سنوات.

- النقطة الخامسة التي سأتكلم عنها في الرد على بعض الأسئلة وهي في الجانب الاقتصادي متعلقة بقطاع الفلاحة. نحن نتفق معكم على أن قطاع الفلاحة هو قطاع جوهري في الجزائر، وهذا لم أت لأقوله ردا على ملاحظتكم المحترمة بل هو مدون في خطة العمل، لماذا؟ لأنه أولا، قطاع الفلاحة قطاع كبير في الاقتصاد الوطني، من حين لآخر يقال بأن الاقتصاد غير متنوع، هذا غير صحيح!

صادراتنا فيها احتكار للمحروقات، أما الاقتصاد الوطني عندما نرى الدخل الوطني الخام وماهي القطاعات المشكلة له، نجد بأن قطاع الفلاحة يمثل نسبة 12٪ منه، هذه بعد الخدمات ثم المحروقات ثم تأتي الفلاحة، ماذا تمثل هذه الفلاحة من دنانير؟ في سنة 2015 بلغت 2000 مليار دينار، هذا هو مدخول الفلاحة، أما هذه السنة فننتظر أن يصل إلى 3000 مليار دينار، واهتمامنا بالفلاحة الذي أعطاها دفعا جديدا أو دفعا أقوى، هذا ما جعلنا من خلال خطة العمل نقول لكم بأننا سنرفع مساحة الأراضي المسقية التي تقل عن 300 ألف هكتار إلى 1 مليون هكتار، هذا ما جعلنا نرجع للبرنامج الرئاسي لدعم الفلاحة كله لسنة 2009 وسيعاد بل أعيد بنسبة 100٪. كذلك الإسراع في استغلال الأراضي الفلاحية بطريقة قوية عن طريق الدخول في الشراكة مع الجزائريين أو الجزائريين مع الأجانب حول مزارع نموذجية للدولة، أو حول المساحات الكبرى في الصحراء وهذا فيه ما يفوق 10 مشاريع دخلت في الميدان وأخرى قادمة إن شاء الله؛ كذلك نسهر على تعزيز النشاط الفلاحي وذلك بتنظيم السوق قليلا للمستهلك - بطبيعة الحال - وللمنتج قليلا، فالسوق تعمها أحيانا الفوضى؛ بحيث لدينا سوق تحتوي على مواد فلاحية لا تزال خامات غير محولة، تجد سلعا مكدسة في ولايات ما إلى أن تنخفض أسعارها ونجدها نادرة على بعد 600 كلم أو 1000 كلم، ما معنى هذا؟ يجب أن نوصل المستثمرين لكي يستثمروا في نشاط السوق، المنتج ينتج، هناك من يقوم بعملية التحويل والبيع وهذا ما يسمى بالمساحات الكبيرة والدوائر الرئيسية، كذلك سترون هذا - إن شاء الله - وسيرى البعض منها النور في السنة أو السنتين المقبلتين، أيضا دعم قطاع الفلاحة عن

أنجزت في تندوف وأشياء أخرى ومازال يصلها الخير، نقول هذا لكي يفهم الناس فإذا كان هناك تأخر استغلال المناجم في تندوف فهذا راجع إلى أنه يتطلب بعض الشروط التي تسعى الدولة لضمانها، لما نقول سينطلق المشروع على بركة الله ونصل لنربط شراكة حوله حتى لا يبقى مجرد حبر على ورق لكذا من سنوات أخرى.

آخر موضوع أتطرق إليه في مجال الاقتصاد هو متعلق بالتنمية المحلية، كثير من السيدات والسادة أعضاء المجلس رافعوا عن التنمية المحلية وهذا أمر طبيعي، وخاصة عندما نأتي إلى مجلس الأمة أين نجد كل الإخوة المنتخبين أي المنتخبين المحليين، يعني صلتكم بالميدان هي صلة مباشرة قانونية وروحية، هنا يمكنني أن أفيدكم ببعض المعطيات الكبرى، سترون إن شاء الله من هنا إلى صدور مشروع قانون المالية أنه وبناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية سأعطي دفعا قويا وقويا جدا للتنمية المحلية، وسأعطيكم أرقاما وهذا ما يسمى ببرامج التنمية البلدية :

- كان في القانون السابق 35 مليار دينار في السنة، السنة الحالية سيأتيكم 100 مليار دينار.

- الصندوق الخاص بالجنوب، كان مجمدا في السنوات الأخيرة لأن الأموال كانت ناقصة على مستوى الوطن ككل، سيرجع هذا العام إلى النشاط بما يقارب 60 مليار دينار على الأقل.

- صندوق الهضاب كذلك سيعود للانطلاق بما يقارب 80 مليار دينار على مستوى ولاية الهضاب، صف إلى هذا كله سيأتي دفع قوي أو بعث جديد قوي لما سمي ببرامج التنمية الريفية.

فكل هذا وعندما يمزج مع بعض سيكون ربما 300 أو 400 مليار دينار مخصصة فقط للتنمية المحلية، وحتى فيما يتعلق بالمناطق الجبلية، وأنا أعتمد على زملائي، السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية وباقي الإخوة في قطاعاتهم من أجل ترشيد استعمال هذا المال المخصص للتنمية المحلية لكي تأخذ المناطق الجبلية قسطها، البعض قال صندوق خاص بالمناطق الجبلية أو برنامج خاص بالمناطق الجبلية؛ ماهي المناطق الجبلية؟ الفلاحة أي غرس الأشجار، تربية المواشي وأشياء أخرى كلها نستطيع أن نأتي بها من البرامج التي ذكرتها لكم بقليل من العقلنة في التنفيذ.

مؤسسة فندقية تحتوي على 32 ألف سرير، صف إلى أنه حاليا في طور الإنجاز مؤسسات بنسب مختلفة فمنها ما أنجز بنسبة 80٪ وأخرى 40٪ لست أدري.. 582 فندقا بقدرة استيعاب 75 ألف سرير، لا ندفع الآخرين لحد القول بأننا لا نجيد البناء، لا أتكلم عن الفنادق العمومية، قامت الدولة ببناء 4 فنادق كفندق «رونيسونس» المتواجد بولاية تلمسان والشيراتون الموجود بوهراو والماريوت الموجود بقسنطينة والشيراتون المتواجد بعنابة، إذهبوا لتروا ماذا أنجز الخواص في سكيكدة من فنادق خمسة نجوم.

الآن لماذا لا يستغل الزبائن القدرات المحلية ويريدون التنقل إلى أماكن أخرى؟! المواطن حر؛ نتمنى أن تتغير الذهنيات لكن بالمقابل هذه فرصة سانحة لكي نصصح أمرا ما، في المجلس الشعبي الوطني قلت هل تريدون أن نفرض عليهم رسوما؟ كنا نمزج لكن بعض الإعلاميين المنزعجين قليلا من الحكومة قالوا لقد تقرر فرض الرسم، إذن أؤكد للمواطن ومن هذا المنبر المحترم أنه لا توجد ضريبة للجزائريين الذين يسافرون إلى الخارج من أجل زيارة بلدان أخرى، لم نصل لهذا بعد، لا هذا العام ولا العام المقبل إن شاء الله، وسوف تتأكدون من ذلك بمجيئ مشروع قانون المالية عن قريب.

طرح سؤال كذلك يتعلق بالمجال الاقتصادي حول التاريخ الذي ننطلق فيه في استغلال المناجم لولاية تندوف، أي بالأحرى منجم غار جبيلات ومنجم مشري عبد العزيز؛ هذه المناجم ستنتقل في المستقبل لكن يجب أن نفهم بعضنا البعض، الدراسات انتهت تقريبا لكن يجب أن نجد الماء، ليس 1000 متر مكعب، يجب أن تجهز وذلك من أجل استخراج الحديد من غار جبيلات الذي يجب أن تأخذه إلى وهران أي أكثر من 2000 كلم سكة حديدية. هذا ليس من أجل إحباط العزائم لكن أقول إنه توجد أمور ثقيلة هامة عندما نتكلم عنها نتكلم بجد، ونقول لإخواني في ولاية تندوف أبناء وأحفاد المجاهدين وشهداء معارك «مركلة» أعرفهم صابرين وخاصة وأن الدولة لم تنسهم، فالإنجازات الموجودة في ولاية تندوف وفي كل المجالات بما في ذلك فتح مجلس قضائي - من باب المبدأ - لأنه ماذا سيدرس المجلس القضائي لتندوف؟! إن درس سيدرس حوالي 300 قضية في العام، لكن حفاظا على المواطن لكي لا ينتقل إلى بشار ليجتاز 900 كلم، ومصانع الحليب التي

المعلومة التي بحوزتك غير كاملة، ولكي أقول له بأن الدولة لم تتخل عن السكن الريفي وأعطي بذلك أرقاماً :

- إلى نهاية شهر أوت 2017 وزارة السكن أو الصندوق الوطني للسكن قدم 92 ألف مساعدة لبناء السكن الريفي، فالسكن الريفي كما تعلمون هو مساعدة،
- إلى نهاية سنة 2017 سيصل العدد الإجمالي للمساعدات في السكن الريفي إلى 100 ألف،
- وفي سنة 2018 سيصل الرقم إلى 114 ألف دعم لبناء السكن الريفي،
- أما سنة 2019 فسيصل الرقم إلى 120 ألف كدعم يقدم للسكن الريفي.

ربما حصل تباطؤ في الآونة الأخيرة في عملية تقديم الدعم - الله غالب - كان الصندوق فارغاً، لكن الدولة لم تتراجع عن هذا الخيار، بالعكس حاولت أن أجيب بالأرقام، والوتيرة الآن محترمة وستستمر، بل أضيف لكم بهذه المناسبة كيف ستكون عملية إنجاز السكن لإتمام برنامج سيادة رئيس الجمهورية :

- إلى نهاية شهر أوت 2017 سلمت الدولة 169 ألف وحدة سكنية بما فيها السكن الريفي بطبيعة الحال،
- إلى نهاية هذا العام 2017 سيصل هذا الرقم إلى 302 ألف وحدة سكنية،
- سنة 2018 سيصل العدد إلى 341 ألف وحدة سكنية،
- وفي سنة 2019 سنصل - إن شاء الله - إلى 353 ألف وحدة.

هذا معناه عندما نجمع 2017 و 2018 وتضيف لهما 2019 سنتجاوز 1 مليون سكن التي تضاف إلى 3.700 مليون سكن التي أنجزت منذ سنة 2000، تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كان كذلك سؤال حول قطاع السكن وهو متعلق بالسكنات التي لم تنجز بعد، قضيتهم مرتبطة بالقانون رقم 08-15 على ما أظن.

مشروع قانون المالية القادم سندرج فيه بنداً أو مادة لكي نمدد مهلة هذا القانون لسنتين أو ثلاث سنوات للمدة التنفيذية للقانون رقم 08-15، الخاصة بالسكنات التي لم تنجز بعد؛ أبشر الأشخاص الذين أودعوا ملفاتهم لدى الإدارة أو أنهم سيقدمون ملفاتهم أن هذه الملفات ستدرس

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة،
أتطرق الآن إلى بعض القضايا الخاصة بالجانب الاجتماعي:

فالموضوع الأول هو الصندوق الوطني للتقاعد؛ سألني أخ وطلب مني أن أعطيه معطيات عن عجز أو أوضاع الصندوق الوطني للتقاعد.

كنت سأعطيكم أرقاماً عديدة، لكنني قرأت صباحاً في الصحافة أن السيد المدير العام لهذا الصندوق قد صرح بالكثير من هذه الأرقام، وما أردت أن أقوله وأؤكد لكم أن كل هذه الأرقام صحيحة.

وفاكم بحجم العجز والمشاكل وكيفية سير الصندوق الوطني للتقاعد بأموال صناديق الضمان الاجتماعي من (CASNOS, CNAS, CNAC).

طيب ماذا ستعمل الحكومة في هذا المجال؟ يوجد في مشروع قانون المالية لسنة 2018 حيث أدرجنا مبلغاً في خط واضح وهو 500 مليار دينار لكي تدفعها الخزينة العمومية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأنه هو الذي يمول الصندوق الوطني للتقاعد (CNAS)، إذن ترد هذه الديون إلى (CNR) من أجل تخفيف أعبائها... ما أردت قوله، أقوله وأكرره مرتين، أطمئن أهالي المتقاعدين وأقارب المتقاعدين أنه مهما كان الحال ستتخذ الدولة التدابير اللازمة ليتقاضوا معاشاتهم، قلتها وأكررها المتقاعدين وأهالي المتقاعدين سيتحصلون على علاواتهم ومنحهم مهما كان الحال، وفي نفس الوقت أقول إن هذه الأرقام الرهيبة تأتي لكي تواجه الخطب الديموغرافية، الخطب التي أقيمت بشأنها القيامة على إقدام الدولة على مراجعة التقاعد المسبق الذي خلق نزيفاً في صفوف القدرات لكل القطاعات، وخلق نزيفاً في الصندوق الوطني للتقاعد، الدولة تأخذ إجراءات وتضمن مستقبل معاشات المتقاعدين لكن الحل الحقيقي في المستقبل هو إجراء إصلاح جذري لمنظومة التقاعد في الجزائر وطريقة تمويل الصندوق الوطني للتقاعد كما هو الشأن في البلدان الأخرى.

- الموضوع الثاني الذي سأطرق إليه في الباب الاجتماعي هو أن العديد من القضايا تخص قطاع السكن؛ القضية الأولى، قيل لقد تخلّيت عن السكن الريفي، إسمح لي الأخ صاحب السؤال لأقول لك إن

لانعدام وجود التجهيز، هذا كله سننطلق في رفع التجميد عنه بعد مصادقتكم على قانون النقد والقرض، بعد ذلك نذهب إلى محافظ البنك وبدوره كذلك إلى زميله المدير العام للخزينة العمومية لكي يقرضنا قليلا من الأموال، وبالتالي تتبين لنا وجهة هذه الأموال إضافة إلى مشاريع المياه.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيداتي، سادتي أعضاء المجلس الأفاضل،
سيداتي سادتي،

لقد وصلنا بعد دقائق إلى نهاية نقاش ثري حول خطة عمل الحكومة في غرفتي البرلمان، وأستسمحكم أن أستغل معكم بضع دقائق لكي أقدم ثلاث ملاحظات:

- الملاحظة الأولى: هي لكي أقول إن هذا النقاش الخاص بخطة عمل الحكومة على مستوى البرلمان أثبت من جهة حيوية الحياة الديمقراطية في بلادنا، صحيح الديمقراطية الجزائرية لم تصل بعد إلى ديمقراطية بعض الدول الغربية التي سبقتنا بقرنين، سبقونا لأننا كنا مستعمرين، ثم من انطلاق الديمقراطية التعددية في سنة 1989، ضيعنا أكثر من عشر سنوات في المأساة الوطنية، لكن أقول لأهل بلادي إنه من حقكم أن تعتزوا، فإن حرية التعبير السياسي وحرية التعبير الإعلامي في الجزائر هو في طليعة ما هو موجود في العالم العربي وما هو موجود في القارة الإفريقية، وأضيف أن تعديلات الدستور التي اقترحها سيادة رئيس الجمهورية وقد صادقت عليها كبرلمان في السنة الماضية فتحت الأبواب على مصراعيها للمزيد من التقدم في مجال ترقية الديمقراطية، سواء في حياة الأحزاب والجمعيات أو حتى داخل البرلمان لأننا أصبحنا الآن نملك حق المعارضة لكي تقترح كذلك جدول الأعمال وتسهر على تنفيذه في إطار علاقات المؤسسات ببعضها البعض.

سيدي رئيس المجلس،

سيداتي، سادتي أعضاء المجلس،

- ملاحظتي الثانية: هي ولكي أقول بأن النقاش الثري الذي دار في البرلمان بغرفتيه حول خطة عمل الحكومة قد سمح لشعبنا أولا ثم للملاحظين الأجانب أن يعتمدوا معيار تطور الجزائر سنة بعد سنة.

بل وإضافة لهذا، أستسمحكم لكي أتطرق لبعض المحطات أو بعض المشاكل مقارنة بسنة 1997 وسنة 2017،

وتصفى وسنغطي تعليمات حتى في الأسابيع المقبلة لكي تنطلق على مستوى البلديات والدوائر عملية دراسة ومعالجة ملفات الأشخاص.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

أضيف بخصوص الباب الاجتماعي وهو متعلق بتجميد المشاريع، أمر أليم وصلت إليه الحكومة في السنوات الأخيرة، أمر أليم جعل المشاريع مجمدة والتي تصل قيمتها ما يقارب 2000 مليار دينار، بل الأسوأ من الرقم هو تجميد المشاريع حتى في مجال التربية الوطنية وحتى في مجال الصحة وحتى في مجال المياه، يمكن أن نقول نجمة مشروع طريق - ويفرج ربي - كنت أستمع لزميل وشقيق، عضو مجلس الأمة من ولاية سكيكدة يتكلم عن ثانويات تجمدت في بلدية أولاد عطية وبلدية بني يزيد، هناك إخوة وزراء ربما لا يعرفون المنطقة، أنا جُلت الجزائر في غضون سنة ونصف مرتين وعبر الطريق، وولاية سكيكدة زرتها في إطار عمل كرئيس حكومة سنة 1998، بدأتها من الساعة السابعة صباحا إلى أن انتهت من الاستطلاع عليها، ودخلت إلى المدينة على الساعة التاسعة ليلا، أعرف كم هي المسافة من مكان إلى مكان آخر، وأعرف ماهي مشاكل أولاد شعبنا الذين يقطعون مسافة 7 كلم مشيا على الأقدام.

إذن وبهذه المناسبة السعيدة وبناء على تعليمات سيادة رئيس الجمهورية، يسعدني أن أبشركم، وطبقا لتعليمات الرئيس، سترفع الحكومة التجميد عن كل المشاريع المتعلقة بقطاع التربية الوطنية سواء كانت مدارس أو مجمعات أقسام، إكماليات، ثانويات، مطاعم، مرافد... وكذا سترفع التجميد عن مشاريع الصحة...
..(تصفيق)..

.. باستثناء في هذه المحطة - ولكي لا نناقش شعبنا -

مشاريع المستشفيات الجامعية والمستشفيات الكبرى وهذه يجب أن تدرس، لأن مستشفى جامعي تبلغ قيمة إنجازه ما يقارب 15 مليار دينار، وهذا ليس بالهين، أصبح الآن إنجاز مستشفى 240 سريرا بما يقارب 7 ملايين دينار، لكن العيادات والمستشفيات المتخصصة وبما في ذلك المستشفيات المتخصصة في الأمومة والطفولة، مراكز العلاج وكذلك المرافق والتجهيزات الطبية، نعرف في الميدان كم من مستشفى أو عيادات أنجزت ولم تفتح بعد، لأنه راجع

بلادنا، وتم هذا كله بفضل القرارات التي اتخذها سيادة رئيس الجمهورية، سواء كانت قرارات دفع المديونية مسبقا وكل القرارات التي ذكرناها أو القرار الأخير والمتمثل في اللجوء إلى هذه الاستدانة من الخزينة العمومية أي من البنك المركزي، وكذلك مقارنة مع سنة 1997، هاتان العشريتان اللتان مرتا، تم تسجيل فتح عشرات الآلاف من المؤسسات الاقتصادية الجديدة والتي خلقت مئات الآلاف من مناصب الشغل الجديدة، ضف إلى ذلك مقارنة أخرى، سنة 1997 كانت نسبة البطالة 30٪ وسنة 2017 انخفضت نسبة البطالة إلى 12٪ بعدما صعدت بحيث كانت 9٪ في السنتين الأخيرتين.

حسب كل هذه الأمثلة المقدمة نصل إلى تساؤل، ما الذي جعل هذا الفرق ما بين 1997 و2017؟ يوجد فرق سياسي متمثل في قرار السيد الرئيس وهو الانتقال من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية، ثم قرارات أو أربعة برامج رئاسية، والشعب الجزائري من عين أمقل إلى كل بلديات الصحراء والهضاب والجبال يعرفون جيدا أين كانت وجهة أموال البرامج الأربعة التنموية التي أقرها الرئيس، الشعب يدرك أين ذهبت الـ 1000 مليار، أما أصحاب الكلام فهناك عبارة تناسب ما أقوله وهي باللغة الفرنسية:

(Les partisans du ministère de la parole)

شغلهم الشاغل هو الكلام فقط، دعمهم يقولون ما أرادوا قوله، يعلم جيدا شعبنا أين ذهبت خيراتنا، أبناء شعبنا يدرسون ويعالجون ويمشون في الطرقات بالرغم من كل النقائص الموجودة في كل هذه المجالات، لكننا نحمد الله ونقول لرئيسنا بارك الله فيك على كل ما قمت به من أجل بلادك.

..(تصفيق)..

سيادة رئيس المجلس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
السيدات والسادة الوزراء،

سيداتي، سادتي،

نصل الآن إلى الملاحظة الثالثة والأخيرة؛ من خلال هذه الملاحظة وألح أيضا على مشروعية الأمل والتأمل في مستقبل الجزائر، أقولها وأعيدها وأؤكد عليها فيما يخص الشرعية والأمل في مستقبل زاهر للجزائر، لماذا

عشرون سنة بالضبط، مع الأسف في شهر سبتمبر 1997 كان الشعب الجزائري حزينا بسبب المجازر، مجازر بن طلحة والريس، ثم أواخر سنة 1997 بقي في حزن مستمر حيال مجازر الرمكة وحد الشكالة ومغيلة، عدد ضحايا هذه الجرائم والتي لا مثيل لها في العالم بلغ الآلاف من الأطفال ومن البنات، من النساء ومن الرجال، وكذا من الشيوخ، هذا ما جرى في مجال أمن سنة 1997.

سنة 2017 وفي شهر سبتمبر، يومين بعد هذا اليوم المبارك، سنحتفل بالذكرى الثانية عشرة (12) لتصويت الشعب الجزائري في إطار الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، هذا السلم والمصالحة الوطنية الذي جعل اليوم الشعب الجزائري متلاحما وجعل الأمن سائدا اليوم في الجزائر. وأقول بقناعة راسخة أن التاريخ يبقى يسجل بأن الشعب الجزائري مدين لسيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية... ..(تصفيق)..

...الذي أعاد جمع شمل هذا الشعب الكريم ولله حول السلم وحول الأمن والوحدة وكذا الأخوة، هذا هو الفرق الذي نراه ما بين جزائر 1997 وجزائر 2017؛ أضيف في نفس الخانة سنة 1997، يا إخوان كان العالم مجحفا في حق الشعب الجزائري، كنا نغوت ولم يرفع أحد صوته لجنبنا وعندما وصلنا إلى المجازر، بعض الحناجر نادت إلى التدخل الأجنبي حماية للشعب الجزائري، هذا ما وقع في سنة 1997، أما في سنة 2017 والأخ وزير الخارجية عائد من نيويورك، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تهلل بالتجربة الجزائرية في التغلب على الإرهاب وتجعل من نط المصالحة الوطنية الجزائرية نموذجا، حيث أصبحت تستفيد معظم البلدان التي تعاني نفس المشاكل من هذه التجربة.. ..(تصفيق)..

دائما ولكي أكمل في إطار المقارنة؛ سنة 1997 كانت الجزائر مرهقة في إطار تطبيق برنامج إعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي.

سنة 1997، كنا مازلنا في إطار تنفيذ برنامج غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية وقد وصل عددها 1000 مؤسسة وتم تسريح 400 ألف عامل وعاملة.

سنة 2017 نقابل الأزمة المالية ليس باستخفاف، بل نقابلها بكل سيادة وبإمكانات وطنية، ونحن أحرار في

هذه بعض الأمثلة سيداتي، سادتي، على أن الجزائر قادرة على الخروج من هذه الأزمة بدون مخاطر كبيرة، وأن الجزائر ستستمر في التقدم والبناء، وأن الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى تناشد جميع أبناءها للتجند وللعمل والتبصر؛ قلت وأكرر إنه من حق مواطني بلادي إبقاء الأمل في قلوبهم وبلادهم يقودها أكثر القادة في العالم تجربة وهو المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

..(تصفيق)..
 وأقول في الأخير إنه مادامت الجزائر، جزائر صناع ثورة نوفمبر المجيدة، وجزائر أبناء ثورة نوفمبر المجيدة فالجزائر تبقى قوية بالعزم، قوية بخياراتها الاجتماعية، قوية بإرادتها للبناء والتقدم الاقتصادي.

سيدتي وسادتي،
 شكرا لكم على صبركم الجميل، تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله.

..(تصفيق)..
 السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير الأول على ردوده الضافية حول كل ما طرح من أسئلة وانشغالات بل بالعكس إنه في ردوده ذهب إلى ما هو أبعد. إذا كان المجلس الشعبي الوطني في ختام المناقشة يعرض مشروع مخطط الحكومة على المصادقة، فالدستور في مجلس الأمة يعطينا إمكانية إصدار لائحة حول مضمون هذا المخطط.

لما كانت هذه الإمكانيات متوفرة فقد ارتأى عدد من الأعضاء أن يتشاوروا ويقدموا مشروع لائحة وفقا لأحكام المادة 94 من الدستور، فقد حضروها لنا واجتمعوا، حيث شاركت في إعدادها كل القوى السياسية ذات الأغلبية وصاغت مشروع هذه اللائحة وأوكلت قراءتها للسيد عبد القادر زوبيري، فليتفضل لتلاوة مضمون هذه اللائحة، وبعدها نطلب منكم تحديد الموقف من المشروع، تفضل السيد عبد القادر زوبيري.

السيد عبد القادر زوبيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة، وكما جاء في كلمة دولة السيد رئيس مجلس الأمة، سأتلو

أقول هذا الكلام؟ لأن هذا الخريف الذي ظهر وبدأ جعل منه البعض محطة انفجار إفلاس الجزائر وغضب الشعب الجزائري، ووقفه مسيرة بناء وتقدم الجزائر، الحمد لله، ونشكر الله، أحلامهم تبخرت ظهرت لهم الأوهام، لأن الجزائر آنذاك وتحت القيادة الرشيدة لرئيسها سارت لأجل جلب قدراتها المعنوية أولا من تاريخها وقدراتها المالية من تجربة دول أخرى. وأقول للشعب الجزائري الأبى قدمنا لك من هذا المنبر المبجل ومن منبر المجلس الشعبي الوطني أدلة ملموسة وعديدة لكي تزرع الأمل في قلبك ولا تدع أصحاب التشاؤم يحطمون معنوياتك.

إلتزمت الحكومة أمام البرلمان وأمام الشعب أنها ستنتجز 1 مليون سكن إضافي ما بين سنتي 2017 و2019، وستنتجز هذه السكنات بعون الله، إلتزمت الحكومة أمام البرلمان وأمام الشعب برفع تجميد المشاريع وبالدرجة الأولى المشاريع الحيوية للمواطن، وسيرى المواطن عن قريب العاجل رفع هذا التجميد وإعادة بعث هذه المشاريع واستغلالها من طرف المواطنين.

إلتزمت كذلك الحكومة أمام البرلمان ومن خلاله أمام الشعب أنها ستعطي دفعة قوية للتنمية المحلية من خلال رفع حجم برامج البلدية وصناديق الجنوب والهضاب، وهذا سيراه الشعب في الميدان في الأسابيع والأشهر المقبلة من أجل تحسين ظروف حياته اليومية، لأننا نحن أبناء الشعب ولم نأت كمساعدين تقنيين، البعض يحتكرون فهمهم لمشاكل الشعب، الجزائري أنجز له الطريق السريع على بعد 10 كلم من قريته، وإن لم تتم إنجاز نصف الكيلومتر من الطريق الذي ينقصه أو قاعة العلاج... إبن له كل الدنيا! هذا ربما لأن الأزمة تولد الهمة والأزمة تلد كذلك العقل، فتأخر البرامج الكبرى تجعلنا نقرب ربما أكثر من تطلعات المواطن في الميدان.

كذلك عاهدنا البرلمان وعاهدنا الشعب من خلال البرلمان أننا سنعطي دفعا أقوى لوتيرة التنمية في قطاعات التصنيع والفلاحة وهذا سيظهر في غضون سنة 2018، سواء عن طريق نسبة النمو لفائدة البلاد أو عن طريق خلق مناصب الشغل لفائدة الجزائريين، وكما قلت منذ حين تعاهدنا أمام البرلمان وتعاهدنا من خلال البرلمان أمام الشعب أن معاش المتقاعدين سيدفع وسيبقى يدفع إن شاء الله.

وعصرنة البلاد في كافة الميادين والمضي قدما في بناء اقتصاد متنوع؛

- كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى معالي الوزير الأول وطاقمه الوزاري على الموافقة التي حظي بها مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

- ويعبرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدمه معالي الوزير الأول أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يتناول مقارنة الحكومة في تجسيد نمط النمو الجديد المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، والذي يهدف أساسا إلى تعزيز حركية النمو التي طورتها البلاد طيلة السنوات الأخيرة والحفاظ على سياسة العدالة الاجتماعية وتحسينها، وبالتالي على الاستقلال المالي للبلاد ومواصلة تمويل البناء الوطني؛

- وينوّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مضمون العرض الذي تفضل معالي الوزير الأول بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط التي مكن منها الأعضاء سلفا؛

ثم إن أعضاء مجلس الأمة،

- وعيا منهم بالتحديات التي نبه إليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والمخاطر التي تتعرض إليها البلاد جراء الأزمة المالية وتراجع المداخيل الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية، ونفاد صندوق ضبط الإيرادات في فيفري 2017، وتآكل احتياطي الصرف؛

- وتلبية لدعوته الكريمة إلى التحلي بالوعي المواطني الجماعي والحس المدني بالنظر إلى صعوبة المرحلة لتفادي تراجع النمو، والحفاظ على الاستقلالية المالية والاقتصادية للبلاد بغض النظر عن اختلاف المشارب الفكرية والعقائد السياسية والانتماءات الحزبية؛

- واستجابة لندائه السامي إلى التضامن وتكثيف الجهود، كل من موقعه، من أجل دفع الإصلاحات الموجهة لعصرنة تسيير شؤون البلد في كافة مجالات الحياة والعمران، وكذا فعالية وتنافسية اقتصاده؛

- وتثمينا للخيارات السديدة التي اعتمدها فخامة رئيس الجمهورية، بفضل التدابير المالية المتخذة منذ بضع سنوات أهمها تأسيس احتياطي الصرف والتسديد المسبق

على مسامعكم مشروع لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وأقول في هذا الشأن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- بناء على أحكام المادة 94 من الدستور،

- وبمقتضى أحكام المادة 50 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- وبناء على أحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،

- وبعد سماع مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض،

- وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في مجلس الأمة،

- وبعد الاستماع إلى الردود التي قدمها معالي الوزير الأول عقب هذه المناقشات،

إن أعضاء مجلس الأمة،

- يتقدمون بتهانينهم إلى معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى، على الثقة التي خصه بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتعيينه وزيرا أول، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام،

- ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 6 سبتمبر 2017، الذي يستند إلى برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو البرنامج الذي حظي بتزكية شعبية واسعة في الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل 2014؛

- ويُثمنون في ذات الوقت قرارات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتوجيهاته السامية التي وجهها للحكومة، خلال انعقاد مجلس الوزراء هذا، والقاضية على الخصوص بوجوب العمل بعزم للاستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات ودفع مسار الإصلاحات

والتعليم والتكوين والصحة وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للتقاعد، وترقية التنمية البشرية؛ - ويدعون الحكومة إلى مواصلة جهود التحكم في النفقات وإصلاح سياسة الدعم العمومي، والإدارة الجبائية العادية لتحسين تعويض الجباية البترولية، وكذا تحسين تسيير أملاك الدولة، والحكامة المالية للبلاد عن طريق تقويم المالية العمومية وإصلاح المنظومة المصرفية والقطاع البنكي، وتحسين مناخ الاستثمار وترقيته؛ - ويؤمنون جهود الحكومة الرامية إلى تدعيم أركان الدولة الجمهورية القائمة على أسس الديمقراطية التعددية ودولة القانون والعصرنة المتواصلة للحكامة في كافة قطاعات الدولة، عبر توطيد الحق والقانون والحريات والعدالة، والقضاء على البيروقراطية ومحاربة كافة أشكالها وكذا تبييض الأموال، وتحسين خدمات المرفق العمومي بما يحقق النفع العام؛ - وينوون بسعي الحكومة إلى وضع إجراءات احترازية بغية حماية الشباب من جميع أشكال التطرف والانحراف، والحفاظ على المجتمع من أي محاولة لزرع البلبلة والفتنة في صفوفه، من طرف طوائف دينية غريبة عن مرجعيتنا الدينية الوطنية وموروثنا الحضاري الثري؛ - ويدعون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيا مع ما تعترض الحكومة اتخاذها من إجراءات وتدابير من شأنها تعزيز تعاونها مع المؤسسة البرلمانية وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائها بما من شأنها توطيد العلاقة وترقية العمل الحكومي، وأداء البرلمان على حد سواء؛ - كما ينوون بالإجراءات المعلن عنها في هذا الاتجاه والقاضية لتنظيم خلايا مختصة في العلاقات مع البرلمانيين على مستوى الوزارة الأولى وكل الوزارات قصد تسهيل الإصغاء إليهم، والتكفل بانشغالات المواطنين، وكذا إصدار التعليمات إلى الولاية والولاية المنتدبين للتواصل مع أعضاء البرلمان بشأن قضايا التنمية المحلية وتطلعات المواطنين على مستوى الدوائر الانتخابية؛ - ويحثون الحكومة على مواصلة جهود تحسين التكفل برعايانا وجاليتنا الوطنية في الخارج، وتوثيق روابطهم الانتمائية للوطن، وكذا تفعيل دور ونشاط القنصليات والتمثيلات الدبلوماسية لبلادنا في الخارج قصد تعزيز هذه الروابط وتجنيدهم مساهمتهم في التنمية الوطنية من

للدين الخارجي، والقاضية اليوم - أي هذه الخيارات - بتفادي الاستدانة الخارجية وترقية اللجوء إلى التمويلات الداخلية غير التقليدية التي يمكن حشدتها خلال سنوات الانتقال المالي (2017-2019)؛ - فإنهم يعلنون انخراطهم الكامل في هذا المسعى ويؤيدون اللجوء المتبصر إلى هذا البديل وتصور حل الأزمة المالية على وجه الخصوص، حفاظا على الاستقلال المالي للبلاد؛ - ويعبرون عن كامل الارتياح للقرار المعلن عنه في هذا الاتجاه قصد فرض مزيد الرقابة والمتابعة على تنفيذ هذا الخيار وذلك بتأسيس هيئة مستقلة عن طريق مرسوم رئاسي، توضع تحت وصاية فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي ستتكفل بمراقبة تنفيذ مخطط عمل الحكومة، وكذا مساندة عملية التمويل غير التقليدي المرتقب في هذا المخطط؛ كما أن أعضاء مجلس الأمة، - يثمنون عزم الحكومة وصدقية توجهها في تأدية مهامها - في ظل الراهن الوطني الصعب - تنفيذ خارطة الطريق التي رسم معالمها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لقادم الأيام والمستقبل المنظور وذلك بالتركيز وتوظيف جهودها على أربعة (4) محاور أساسية وهي:

- (1) الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية والقانون وعصرنة الحوكمة.
- (2) الحفاظ على الاستقلال المالي للبلاد.
- (3) تكثيف التنمية الاقتصادية في جميع المجالات.
- (4) تدعيم التقدم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

- ويسجلون في الوقت ذاته ارتياحهم للأشواط التي قطعها تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية في عديد مجالات الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، كما تشهد عليه الأرقام المسجلة والمنجزات المحققة خاصة في مجال التنمية المستدامة؛ - ويؤكدون على ضرورة مواصلة الجهد نحو استدامة المكاسب في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني من خلال توفير السكن ومختلف المرافق العامة وضمان الشغل وكذا حماية البيئة وتحسين المنظومة الوطنية للتربية

المشروع الطموح الرامي إلى إخراج البلاد من الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بها ومواصلة جهود البناء الوطني؛ إننا، نحن أعضاء مجلس الأمة، على يقين من قدرة الأمة الجزائرية على تجاوز هذه الأزمة، وبفضل الله تعالى ثم برصيدها الوطني في مواجهة الصعاب وتخطي الملّات خلال تاريخها الطويل ومنذ استعادة سيادتها الوطنية؛ وعليه، إننا ندعو الجزائريين والجزائريين بمختلف أطيافهم الاستلهام من هذا الرصيد الوطني والذاكرة الجماعية للأمة وجعل الجزائر فوق كل اعتبار، وفاء لرسالة الشهداء وتضحيات المجاهدات والمجاهدين، مثلما كان دأب الأولين؛ ونؤكد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وندعو كافة القوى السياسية والشركاء الاقتصاديين من القطاعين العمومي والخاص والمنظمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين الغيورين من أبناء الجزائر كافة إلى التعبئة والتجند وراء فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وهذا للإسهام في إنجاح هذا العمل ومواصلة تجسيد برنامج خاصة في ظل الوضع الراهن العصيب، وهذا بما يحقق، بمشيئة الله وحسن عونه، الخير المأمول للبلد والمواطن؛

كما ننتهز السانحة لنهيب بالشعب الجزائري إلى التوجه يوم 23 نوفمبر القادم إلى صناديق الاقتراع والمشاركة بقوة في الانتخابات المحلية لاختيار ممثليهم على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية من بين القوائم المقدمة من مختلف الأحزاب السياسية، والقوائم الحرة من الرجال والنساء والشباب الأكفاء، تدعيما وتعزيزا للديمقراطية التشاركية في اختيار من يتولى تسيير شؤونه المحلية عبر اقتراح أساليب تسيير ناجعة لترقية الموارد والثروات الكامنة، وتسخيرها لخدمة المواطنين والمواطنات في المدن والقرى والأرياف؛

وننوه في ذات الوقت، بجهود الحكومة في توفير شروط نجاح هذا الاستحقاق وضمان ديمومة الفعل الانتخابي في بلادنا وفي مواعيده المحددة قانونا، مما يجعل من هذه الاستحقاقات إضافة قوية في الممارسة الديمقراطية، وخطوة أخرى هامة ودالة تثبت للقريب والبعيد أن الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد رسخت قدميها في صميم دولة المؤسسات، دولة الحق

جهة، وترقية صورة الجزائر والترويج لمنتوجنا الوطني لدى الأسواق الخارجية وجلب الاستثمارات وتحقيق الشراكات الاقتصادية من جهة أخرى؛

- ويُنوهون بالتوجه العام للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، نحو مواصلة انتهاج دبلوماسية نشطة تقوم على أساس احترام ثوابت الأمة والتزاماتها الدولية في ظل الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتكريس الحوار والتفاوض كخيار أساس لفض النزاعات وإحلال السلم والأمن في ربوع المعمورة؛

- وإذ يُشاطرون الحكومة القناعة المؤكدة أنه لا تطور للبلاد من دون أمن واستقرار، فإنهم يقدرّون جهود الدولة في دعم سياسة الدفاع الوطني وخيار الاحترافية الذي تنتهجه قواتنا المسلحة قصد استتباب الأمن والاستقرار عبر كامل ربوع وطننا المفدى، وهو الاستقرار الذي ما فتئ يتعزز بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وبفضل سياسة المصالحة الوطنية التي تبناها الشعب بأغلبيته الساحقة والقضاء على آثار المأساة الوطنية، في ظل احترام سلطان قوانين الجمهورية؛

- ويوجهون بهذا الصدد أسمى آيات التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ومختلف أسلاك الأمن على جهودها المصنفة في إطار المهام التي خولها إياها الدستور، تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمقدّرات الوطنية والسلامة الترابية، ومقارعة الإرهاب ومحاربة التهريب ومجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز أمن حدودنا المترامية الأطراف، في جوار يطبعه الاضطراب بفعل نزاعات، جاري العمل على حلها وتسويتها في ظل الشرعية الدولية؛

- وفي الختام، نؤكد أن نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل مواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، خاصة في هذا الظرف الوطني العصيب وفي ظل جوار مضطرب وعالم متقلب، يستدعي في المقام الأول وعي جميع الجزائريين والجزائريين بخطورة الوضع، مما يستلزم من الحكومة مضاعفة الجهد تجاه التجديد والتعبئة وراء هذا

التزامكم باتخاذ إجراءات هامة، من شأنها تسهيل مهمة أعضاء البرلمان في تأدية دورهم، وقد أكدتم قبل قليل هذا الاستعداد وهذه الجاهزية أمام ممثلي الأمة. ومن باب الأمانة نقول، السيد الوزير الأول، إن مخطط عمل حكومتكم كان مخططا متكاملًا، وهو جاء عاكسا لواقع البلاد ولتطلعاتها، كونه أتى باقتراحات جريئة وبتشريح كامل لواقع البلاد في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية المعقدة، وهو بنفس الوقت أعطى مقترحات حلول دقيقة للمصاعب الحقيقية التي تواجه البلاد.

زميلاتي، زملائي، لقد لاحظتم ولاشك أن نقاش الهيئة جاء صريحا وهادفا لكنه كان في مجمله داعما لتوجهات الحكومة وكان متسما بروح مسؤولية عالية، كون السيدات والسادة أعضاء الهيئة يدركون جدية التحديات التي تواجه البلاد وانعكاساتها السلبية على الوطن عامة، لذا كان طبيعيا أن يدعموه كونه يرمي إلى إخراج الجزائر من أوضاعها الصعبة، وهو الإدراك الذي ترجمته كثافة التدخلين وعمق وتنوع الطروحات التي جاء بها نقاش القاعة.

أيها السيدات، أيها السادة، إن أعضاء مجلس الأمة الذين في معظمهم تقلدوا مسؤوليات في الدولة وبقوا على اتصال مستمر بواقعهم المحلي يعرفون جيدا حساسية المهمة التي كلفوا بها لأداء هذه المسؤولية وفي هذه المرحلة الدقيقة بالذات، وهم لذلك أولوا موضوع النقاش العناية المطلوبة لكن دعموا في النهاية مضمون هذا المخطط الطموح والشجاع بنفس الوقت، وأبانوا تفهما واضحا لمضمون اقتراحاتكم، وساندوا كافة الإجراءات المتضمنة فيه، السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول، مخطط عمل حكومتكم حظي بدعم المجلس الشعبي الوطني وهو اليوم ينال دعم أعضاء مجلس الأمة، مبرر هذا الدعم يكمن بالواقع في كونه جاء مكرسا ومحينا لمضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب سنة 2014، ولأنه تضمن إجراءات شجاعة ومحينة، وتقدم بمقترحات حلول واضحة اتسمت بالجرأة والواقعية، مقترحات في غايتها النهائية جاءت لتوطيد دولة القانون والحريات والديمقراطية، وتعزيز الحكم الرشيد ومواصلة الجهد من أجل ضمان استمرار حركية التنمية وتحقيق

والقانون، دولة الخيار السيد للشعب؛ وعلى هذا، إتفق الموقعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الأحكام والإجراءات المشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها. شكرًا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.. (تصفيق)..

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد القادر زوبيري؛ وعليه وطبقا لأحكام القوانين والإجراءات المرعية في هذا الميدان، أعرض مشروع اللائحة الخاصة بدعم مخطط عمل الحكومة على التصويت بأكملها.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرًا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم.... شكرًا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرًا.
التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرًا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم.... شكرًا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرًا.
إذن، لقد لاحظتم جميعا بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالإجماع ما عدا ثلاثة (03) أصوات وعددهم كان (107) بـ «نعم» و(03) بـ «لا».

أعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء المجلس قد صادقوا على مشروع اللائحة الخاصة بدعم مخطط عمل الحكومة. شكرًا لكم جميعا؛ هنيئا للسيد الوزير الأول وللحكومة، والآن إسمحوا لي السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة وزميلاتي وزملائي أن أثقل عليكم ببعض الكلمات ولكن المناسبة تفرض ذلك، وفيها أقول للسيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة والسيدات والسادة: بودي، في نهاية نقاش مخطط عمل الحكومة والمصادقة على اللائحة الذي كان متبوعا بالردود المستفيضة التي قدمتموها، السيد الوزير الأول، أن أعبر عن كامل ارتياحي لأجوائها، نقاش أتى متنوعا في مضمونه وجادا في طرحه.

أود بالمناسبة أن أشكر السيد الوزير الأول على العناية التي أعطاها للرد على مختلف الانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، ولن أترك الفرصة تمر دون التنويه بالاهتمام الذي أوليته لأعضاء البرلمان من خلال

السياسية المتواجدة في البرلمان خطوة هامة وهادفة نثمنها عالياً، وندعو بنفس الوقت إلى ضرورة مواصلة بل توسيع دائرتها.

المطلوب في هذه المرحلة تحديداً هو الانفتاح على الجميع وخاصة على أولئك الذين لديهم أفكار قد تفيد في تطوير الجزائر؛ وفي هذا الباب فإن المعارضة، وإن كنا نختلف وإياها في بعض المجالات، فإننا نعتقد أنه لا يجب أن نُصدّ باب الحوار في وجهها لأن لديها تأكيداً ما تقوله وتقدمه، خاصة وأن الأوضاع الصعبة التي تعرفها الجزائر تعني الجميع... ولأن تقديم الرأي وعرض المقترح يعتبر دائماً عملاً محموداً ومرحباً به من أين أتى وأين كان موقع وموقف صاحبه.

آيتها الزميلات، أيها الزملاء،

وقد صادقنا على مخطط عمل الحكومة ودعمناه فالمطلوب منا الآن هو متابعة تطبيقه في الميدان، خاصة وأن الجزائر بموجب هذا البرنامج تدخل في مرحلة جديدة وفي ظل ظروف وأوضاع صعبة؛ من جانب آخر فإن الشروع في تطبيق مضمون هذا المخطط يأتي قبل انطلاق الحملة الانتخابية للمحليات القادمة، والتي نحن كبرلمانيين مطالبون فيها بالمشاركة في تنشيط وإنجاح فعاليتها، وفي مضمون المخطط أمور كثيرة قد نستغلها في إطار الحملة الانتخابية لشرح حقيقة التحديات التي تواجه البلاد وإفهام المواطن بحقيقتها، وأنتم زميلاتي، زملائي أولى بتوضيحها أثناء الحملة الانتخابية القادمة.

في الأخير نقول لكم السيد الوزير الأول هنيئاً، وهنيئاً لنا كافة على هذه المصادقة، لكن أمام الشعب نحن وأنتم في الحكومة مطالبون ليس فقط ببذل جهد بل مطالبون بتحقيق نتيجة، فلنعمل اليد في اليد لتحقيق هذه النتيجة. شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..(تصفيق)..
وهنيئاً مرة أخرى؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة العاشرة مساءً

الرّفاء للشعب، وتثبيت أركان الأمن والأمان والاستقرار للبلاد.

وإن هذه الخيارات هي التي دفعت أعضاء مجلس الأمة بالواقع لتبني مخطط عمل حكومتكم الموقرة هذه.

إننا ندرك صعوبة الظرف وتعقيدات المرحلة بالنظر لما تواجه البلاد فيها من تحديات جمة وعلى كافة الأصعدة، لكننا ندرك أيضاً أنكم وبتوجيه من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبدعم من المؤسسات الدستورية ومرافقة جادة من الشركاء السياسيين والاجتماعيين لقادرون على النجاح في تأدية مهمتكم النبيلة والصعبة والخروج بالبلاد إلى بر الأمان.

كما أننا لعلنا ثقة من أن الجزائر من جهتها قادرة على رفع التحدي وتجاوز المصاعب التي تواجهها خاصة وأن الأغلبية في المجتمع مدركة اليوم للخطر الذي أصبح يهدد الجميع، وهي لذلك مطالبة بالالتفاف حول فخامة رئيس الجمهورية والمصلحة العليا للبلاد من خلال انتهاز وحدة الصف والكلمة.

لهذه الأسباب وغيرها فإننا في مجلس الأمة تجاوبنا إيجابياً مع مخطط عمل الحكومة وشاطرناها القناة بضرورة بناء جبهة وطنية صلبة ينضوي تحتها كافة الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين.

وإننا منطلقين من هذا الفهم للأمور فإننا ندعو إلى مراجعة ترتيب الأولويات من خلال ترشيد الإنفاق العام وعقلنة التسيير ومن خلال تحسيس المواطن وإقناعه بانتهاج سلوك واعٍ يرمي إلى عقلنة الاستهلاك العائلي وتجنب كافة أشكال التبذير، والعمل على محاربة الآفات الاجتماعية الغريبة عن مجتمعنا كالرشوة وكافة أنواع الفساد التي أصبحت تنخر جسم مجتمعنا.

من جانبنا في مجلس الأمة السيد الوزير الأول، فإن الإرادة تحدونا، في إطار مهامنا الدستورية، إلى دعم كافة التوجهات التي تضمنها مخطط عمل حكومتكم المستمد من توجيهات ومخطط فخامة رئيس الجمهورية، وقد عبرنا عن موقفنا هذا من خلال اللائحة التي قبل قليل صادقنا عليها.

وفي إطار آخر غير بعيد عن هذا، فإننا نقول لكم، السيد الوزير الأول، إننا ندعم كافة مساعيكم الرامية إلى الحوار، ونعتبر اللقاء الأخير الذي تم بينكم وبين ممثلي التشكيلات

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 6 صفر 1439
الموافق 26 أكتوبر 2017

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587